



التجاري وفا
Attijariwafa

النظام الأساسي BYLAWS

تمت ملاءمته مع القانون 20-05
بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١

Brought in line with the Act 20-05 amending and supplementing the Act 17-95 by the
Extraordinary General Meeting of April 27th, 2011

Updated following the Extraordinary General Meeting of April 2nd,
2013 and the meeting of the Board of Directors of June 25th, 2013
And of December 20th, 2018.

شركة مساهمة برسمال 2.098.596.790,00
مؤسسة ائتمان معتمدة بمرسوم وزير المالية و الخصخصة رقم 03-2269 بتاريخ 22 دجنبر 2003
المقر الاجتماعي: ٢، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء ٢٠٠٠٠
سجل تجاري رقم: ٣٣٣
ص.ب: ١١١٤١

A joint stock company, with a capital of MAD 2,098,596,790.00 incorporated as a credit institution
pursuant to the Decree of the Minister of Finance and Privatization No. 03-69-03 of December 22nd,
2003.

Registered at 1204 2, Boulevard Moulay Youssef - Casablanca 20.000. Trade Register: 333
Tel: 021.22.11.69 - 021.22.99.89 - Fax: 021.22.11.191
www.attijariwafa.ma



Preamble

Attijariwafa Bank is a joint stock company, conducting the activity of a universal bank since 1927 when it was incorporated under the name **BANQUE COMMERCIALE DU MAROC SA**.

It becomes Attijariwafa Bank further to the merger-absorption of **Wafa Bank SA**, by the **BANQUE COMMERCIALE DU MAROC SA**.

The company Attijariwafa bank SA is governed, in addition to the laws in force, by these bylaws, which have witnessed the following amendments:

- Harmonization in pursuance of the Act 17-95 by decision of the Extraordinary General Meeting of October 15th, 1999, filed with Maître Mohamed ZEMRANI, notary in Casablanca, on October 21st, 1999.
- Amended: by the resolution of the board of directors of September 25th, 2003, in accordance with the powers granted to it by the Extraordinary General Meeting of May 30th, 2003.
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of May 28th, 2004 that has ratified the capital increase following a public exchange offer concerning 6,377,624 shares of the company called "WAFABANK"
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of December 31st, 2004 which has decided the merger-absorption of the company Wafabank and the adoption of a new name of the company, to wit: "Attijariwafa Bank".
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of September 4th, 2008 which has decided the reduction in the nominal value of the shares forming the registered capital of the company from MAD 100 to MAD 10.
- Amended by decision of the Extraordinary General Meeting of April 29th, 2010 which has decided to change the form of the shares into "bearer shares".
- Harmonization with the Act 20-05 by decision of the Extraordinary General Meeting of April 27th, 2011, filed with Maître Mohamed ZEMRANI, notary in Casablanca.
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of March 29th, 2012 which has decided the capital increase reserved for employees and ascertained by the Board of directors meeting on May 23rd, 2012.
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of March 29th, 2012 which has decided the capital increase reserved for employees and ascertained by the Board of directors meeting on July 11th, 2012.
- Amended: by decision of the Extraordinary General Meeting of April 2nd, 2012 which has decided the capital increase through the optional payment of dividends in shares and ascertained by the Board of directors meeting on June 25th, 2013.

المقدمة

يعتبر التجاري وفا بنك شركة مساهمة تمارس نشاط البنك على الصعيد العالمي منذ سنة 1927 حيث أسست تحت تسمية "البنك التجاري المغربي ش.م".

وأصبحت تسمى التجاري وفا بنك ش.م سنة 2004 بعد أن قام البنك التجاري المغربي بإدماج بنك الوفاء ش.م.

تخضع شركة التجاري وفا بنك ش.م، إضافة إلى القوانين السارية، لهذا النظام الأساسي الذي عرف التعديلات التالية:

- تمت ملاءمته طبقا للقانون 17-95 بمقتضى قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 15 أكتوبر 1999 والمودع لدى الأستاذ محمد الزمراني، موثق بالدار البيضاء بتاريخ 21 أكتوبر 1999.
- تم تعديله: بمقتضى مداولة مجلس الإدارة بتاريخ 25 سبتمبر 2003، بموجب السلطات المخولة له من قبل الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 30 مايو 2003.
- تم تعديله: بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 28 مايو 2004 والتي صادقت على الزيادة في الرأسمال بعد العرض العمومي للتبادل الذي شمل 6.377.624 سهما من أسهم الشركة المسماة "بنك الوفاء".
- تم تعديله: بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 31 دجنبر 2004 والتي قررت إدماج شركة بنك الوفاء وتبني تسمية جديدة للشركة أي "التجاري وفا بنك".
- تم تعديله: بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 4 سبتمبر 2008 والتي قررت تخفيض القيمة الاسمية للأسهم التي تشكل رأسمال الشركة من 100 درهم إلى 10 دراهم.
- تم تعديله: بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 أبريل 2010 والتي قررت تغيير شكل الأسهم لتصبح أسهمها "لحاملها".
- تمت ملاءمته مع القانون 20-05 بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2011، المودع لدى الأستاذ محمد الزمراني، موثق بالدار البيضاء.
- تم تعديله: بمقتضى قرار الزيادة في الرأسمال صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2012 وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 23 ماي 2012.
- تم تعديله: بمقتضى قرار الزيادة في الرأسمال صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2012 وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 11 يوليوز 2012.
- تم تعديله: بمقتضى قرار الزيادة في الرأسمال صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 02 أبريل 2013 وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 25 يونيو 2013.

CONTENTS

الفهرس

TITLE I- INCORPORATION OF THE COMPANY- NAME- PURPOSE- TERM- HEAD OFFICE

- Article 1 - Form
- Article 2 - Name
- Article 3 - Term
- Article 4 - Head Office
- Article 5 - Purpose

الباب الأول: تأسيس الشركة- التسمية - الغرض-المدة- المقر

- الفصل الأول- التأسيس
- الفصل الثاني- التسمية
- الفصل الثالث- المدة
- الفصل الرابع - المقر
- الفصل الخامس - الغرض

TITLE II- REGISTERED CAPITAL- SHARES CHAPTER I: REGISTERED CAPITAL- SHARES

- Article 6 - Registered Capital
- Article 7 - Form of Shares
- Article 8 - Certificates and Titles of Shares
- Article 9 - Indivisibility of Shares
- Article 10 - Rights and obligations attached to shares
- Article 11- Transfer of Shares
- Article 12 - Redemption of Shares
- Article 13 - Crossing of thresholds
- Article 14- Issue of securities

الباب الثاني- رأسمال الشركة - الأسهم
القسم الأول: رأسمال الشركة - الأسهم

- الفصل السادس- رأسمال الشركة
- الفصل السابع - شكل الأسهم
- الفصل الثامن- شواهد وسندات الأسهم
- الفصل التاسع- عدم قابلية الأسهم للقسمة
- الفصل العاشر - الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأسهم
- الفصل الحادي عشر - تقويت الأسهم
- الفصل الثاني عشر - إعادة شراء الأسهم
- الفصل الثالث عشر - تجاوز العتبات
- الفصل الرابع عشر - إصدار القيم المنقولة

CHAPTER II: CHANGE TO THE CAPITAL

- Article 15- Capital Increase
- Article 16 - Capital reduction

القسم الثاني: تغيير رأس المال

- الفصل الخامس عشر - الزيادة في رأس المال
- الفصل السادس عشر - تخفيض رأس المال

TITLE III - GOVERNANCE OF THE COMPANY

- Article 17 - Board of Directors
- Article 18 - Powers of the board of directors
- Article 19 - Governance method
- Article 20 - Specialized committees
- Article 21- Agreements between the Company and one of its directors, general managers or shareholders holding more than 5% of the registered capital
- Article 22- Corporate signature and Delegation of powers

الباب الثالث - تسيير الشركة

- الفصل السابع عشر - مجلس الإدارة
- الفصل الثامن عشر - سلطات المجلس
- الفصل التاسع عشر - طريقة التسيير
- الفصل العشرون- اللجان المتخصصة
- الفصل الحادي والعشرون- الاتفاقيات المبرمة بين الشركة وبين أحد متصرفيها أو مديريها العامين أو مساهميها الذين يملكون أكثر من 5% من رأسمالها
- الفصل الثاني والعشرون- التوقيع باسم الشركة وتفويض السلطات

TITLE- IV- STATUTORY AUDIT

- Article 23 - Appointment
- Article 24 - Appointment by the Court
- Article 25 -Incompatibilities of functions
- Article 26- Disqualification
- Article 27- Resignation
- Article 28- Functions of the statutory auditors

الباب الرابع- مراقبو الحسابات

- الفصل الثالث والعشرون- التعيين
- الفصل الرابع والعشرون- التعيين القضائي
- الفصل الخامس والعشرون- التنافي
- الفصل السادس والعشرون- العزل
- الفصل السابع والعشرون- الاستقلال
- الفصل الثامن والعشرون- مهام مراقبي الحسابات



TITLE V - GENERAL MEETINGS

الباب الخامس- الجمعيات العامة

Chapter I: Meetings of shareholders

القسم الأول: جمعيات المساهمين

Article 29: General Rules

الفصل التاسع والعشرون- قواعد عامة

Article 30: Ordinary General Meetings

الفصل الثلاثون- الجمعيات العامة العادية

Article 31: Extraordinary General Meetings

الفصل الحادي والثلاثون- الجمعيات العامة غير العادية

Chapter II: Bondholders' meetings

القسم الثاني: جمعيات حاملي سندات القرض

Article 32: Bondholders' meetings

الفصل الثاني والثلاثون- جمعيات حاملي سندات القرض

TITLE VI - COMPANY ACCOUNTS - PROFIT DISTRIBUTION

الباب السادس- حسابات الشركة - توزيع الأرباح

Article 33 - Financial Year

الفصل الثالث والثلاثون - السنة المالية للشركة

Article 34 - Company Accounts and Annual Result

الفصل الرابع والثلاثون- حسابات الشركة والنتيجة السنوية

Article 35 - Profit distribution

الفصل الخامس والثلاثون - توزيع الأرباح

TITLE VII - DISSOLUTION - WINDING- UP - DISPUTES

الباب السابع : الحل - التصفية- المنازعات

Article 36: Dissolution

الفصل السادس والثلاثون- الحل

Article 37: Winding up

الفصل السابع والثلاثون - التصفية

Article 38 : Disputes

الفصل الثامن والثلاثون- المنازعات

Article 39: Formalities

الفصل التاسع والثلاثون - الإجراءات



الباب الأول- تأسيس الشركة- التسمية - الغرض- المدة- المقر

Title I- Incorporation of the company- Name- Purpose- Term- Head Office

Article 1: Incorporation

The company formed between the owners of the existing shares and those that may be subsequently issued is a joint stock company making public offerings, governed by the laws in force in Morocco, and in the countries where it has subsidiaries, branch offices or representative offices. In the future, and within the limits permitted by the non-retroactivity of laws, the company may avail itself of the new laws that would be enacted during its lifetime.

Article 2- Name

The name of the company is "Attijariwafa bank". All instruments and documents issued by the company and intended for third parties, especially letters, bills, notices and various publications, shall indicate the company name, preceded or followed immediately and legibly by the words "Joint Stock Company" or the acronym "S.A", the amount of the share capital, the head office, the number of registration in the trade register as well as the category to which it belongs as a credit institution and the references of the decision approving the same as such.

Article 3: Term

After the extension of time by the Extraordinary General Meeting of May 6th, 1942 and that of September 19th, 1963 and except in the case of a new extension or early liquidation, the term of the company shall expire on May 31st, 2060.

Article 4: Head office

The head office is located in Casablanca, 2 Boulevard Moulay Youssef 20000.

Provided that Bank Al-Maghrib is informed beforehand, the head office may be transferred to any other location in the same Wilaya, prefecture or province pursuant to a decision of the Board of Directors, subject to the

approval of such decision by the next extraordinary general meeting of shareholders, and it may be transferred to any other venue in Morocco pursuant to a decision of the extraordinary general meeting.

Subsidiaries, branch offices, agencies or representative offices of the Company may be set up or opened, both in Morocco and abroad, pursuant to a simple decision of the Board of Directors, subject to the prior consent of the Governor of Bank Al-Maghrib, after obtaining the approval of the credit institutions committee.

Article 5- Purpose

The purpose of the company is to carry out, in any country, all banking, financing, credit, brokerage operations and, generally, subject only to restrictions resulting from legal provisions in force, any operations relating directly or indirectly to the aforesaid operations, especially the following operations, the list of which is indicative and not restrictive:

الفصل الأول- التأسيس

تعتبر الشركة التي تم تأسيسها بين مالكي الأسهم المنشأة فعلاً وتلك التي يمكن إنشاؤها لاحقاً، شركة مساهمة تدعو الجمهور إلى الاكتتاب وهي خاضعة للقوانين الجاري بها العمل في المغرب والسارية في البلدان التي توجد بها فروعها أو وكالاتها أو مكاتبها التمثيلية. في المستقبل وفي نطاق الحدود التي يسمح بها مبدأ عدم رجعية القوانين، يمكن للشركة أن تعتمد بالقوانين الجديدة التي قد تسن خلال مدة وجودها

الفصل الثاني- التسمية

تسمى الشركة "التجاري وفا بنك". يجب أن تتضمن المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الغير، خاصة منها الرسائل والفاتورات ومختلف الإعلانات والمنشورات، تسمية الشركة مسبقة أو متبوعة مباشرة وبشكل مقروء بعبارة "شركة مساهمة" أو الأحرف الأولى "ش.م." ومبلغ رأسمال الشركة ومقرها الاجتماعي ورقم تقييدها في السجل التجاري بالإضافة إلى الفئة التي تنتمي إليها بصفتها مؤسسة ائتمان ومراجع القرار الحامل للترخيص لها بهذه الصفة.

الفصل الثالث - المدة

بعد تمديد أجلها من قبل الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 6 مايو 1942 وتلك المنعقدة بتاريخ 19/09/1963، تنقضي مدة الشركة في 31 مايو 2060، ماعدا تمديد أجلها تمديدا جديدا أو حلها حلاً مسبقاً.

الفصل الرابع - المقر

يوجد مقر الشركة بالدار البيضاء، 2 شارع مولاي يوسف 20.000.

مع مراعاة إخبار بنك المغرب مسبقاً، يمكن نقل المقر إلى أي مكان آخر بنفس الولاية أو العمالة أو الإقليم بمقتضى قرار صادر عن مجلس الإدارة، شريطة المصادقة على هذا القرار من قبل أقرب جمعية عامة غير عادية،

ويمكن نقله إلى أي مكان آخر بالمغرب بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية.

يمكن إنشاء شركات تابعة أو فتح فروع أو وكالات أو مكاتب تمثيلية للشركة، في المغرب والخارج على حد سواء، بمقتضى قرار صادر عن مجلس الإدارة، مع مراعاة الموافقة المسبقة لوالي بنك المغرب، بعد أخذ رأي لجنة مؤسسات الائتمان

الفصل الخامس- الغرض

يشتمل غرض الشركة في عمليات البنك والعمليات المالية وعمليات الائتمان والعمولة، وبصفة عامة ومع مراعاة القيود الناتجة عن أحكام القوانين السارية، تقوم بجميع العمليات المرتبطة على نحو مباشر أو غير مباشر بالعمليات المذكورة، لاسيما العمليات التالية التي ترد قائمتها على سبيل الذكر لا الحصر:



-to receive from the public any deposits of funds in account or otherwise, whether or not they are interest bearing, repayable on demand, at notice or with an agreed maturity;

-to discount any commercial bills, bills of exchange, promissory notes, checks, warrants, notes, security bills issued by the Public Treasury or by public or semi-public collectivities and, in general, any kinds of commitments arising from industrial, agricultural, commercial or financial operations or operations carried out by any public administrations, to negotiate or rediscount the aforesaid securities, to supply and accept any drafts, bills of exchange, promissory notes, checks,

-to grant in any form whatsoever credits, with or without guarantees, to make advances on Moroccan or foreign pensions, on securities issued by the State, public or semi-public collectivities or on securities issued by industrial, agricultural, commercial or financial Moroccan or foreign companies;

-to receive for deposit any certificates, securities and objects; to accept or make any payments and collections of bills of exchange, promissory notes, checks, warrants, interest or dividend coupons, to act as an intermediary for the purchase or sale of any kind of public funds, shares, bonds or beneficiary shares;

-to accept or grant, on the occasion of loans or borrowings, any mortgage deeds and other guarantees; to enter into any commitments of guarantee, sureties or endorsements, to carry out any movable or immovable acquisitions, sales and any leases or tenants of immovable property;

-to proceed with or participate in the issue, investment, introduction into the market, negotiation of any securities of public or private collectivities, to tender loans payable of these collectivities, to acquire or dispose of any annuity certificates, public securities, shares, stocks, obligations, bonds or securities of whatever nature of the foregoing collectivities, to ensure incorporation of companies and to accept, consequently, any power-of-attorney or proxy, if need be, take part in the capital of the aforementioned companies;

-to set up, everywhere in Morocco or abroad, subsidiaries, branch offices or representative offices in order to carry out the operations described above;

-to acquire interest in any existing companies or companies under creation, subject to the compliance with the set limits, in relation to its own funds and to the registered capital and the voting rights of the issuing company, in accordance with the regulations in force. And generally, any operation relating to the purpose thereof.

- تلقي الأموال من الجمهور لإيداعها في حساب أو غيره، سواء كانت منتجة لفوائد أم لا، والقابلة للتسديد تحت الطلب أو بإعلام مسبق أو لأجل؛

- خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات وسندات التخزين والأوراق وسندات القيم التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات العمومية أو شبه العمومية وعموما، جميع أنواع التعهدات الناتجة عن العمليات الصناعية أو الزراعية أو التجارية أو المالية أو العمليات التي تقوم بها كل الإدارات العمومية، تداول أو إعادة خصم القيم الواردة أعلاه، إعطاء وقبول جميع الحوالات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات؛

- منح كل أشكال الاعتمادات، بضمانة أو بدونها، منح تسبيقات على ريع مغربية أو أجنبية على القيم التي تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية أو شبه العمومية وعلى القيم التي تصدرها الشركات الصناعية أو الزراعية أو التجارية، المغربية أو الأجنبية؛

- تلقي جميع السندات والقيم والمنقولات بهدف إيداعها، قبول أو القيام بكل عمليات أداء وتحصيل الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات وسندات التخزين وقسائم الفوائد أو الأرباح والعمل كوسيط من أجل شراء أو بيع كل أنواع الأموال العمومية أو صناديق الأسهم أو سندات القرض أو الحصص الربحية؛

- قبول أو إعطاء جميع الرهون والضمانات الأخرى من أجل القروض أو الاقتراضات؛ اكتتاب كل تعهدات الضمان أو الكفالات أو الضمان الاحتياطي؛ القيام بجميع عمليات اقتناء وبيع القيم المنقولة أو العقارية واستئجار أو كراء العقارات؛

- القيام أو المشاركة في إصدار جميع سندات الجماعات العمومية أو الخاصة أو توظيفها أو إدراجها في السوق أو تداولها؛ تقديم عروض بشأن جميع اقتراضات هذه الجماعات، اقتناء أو تقويت كل سندات الربوع والسندات العمومية والأسهم والحصص وسندات القرض والسندات والأوراق أيا كانت طبيعتها التي تمتلكها تلك الجماعات، ضمان تأسيس الشركات ونتيجة لذلك، قبول كل تفويض أو سلطة وعند الاقتضاء، امتلاك حصة في رأسمال الشركات المذكورة؛

- إنشاء الفروع التابعة أو الوكالات أو المكاتب والشركات التابعة الضرورية للقيام بالعمليات المشار إليها أعلاه في أي مكان داخل المغرب أو خارجه.

- المشاركة في المقاولات الموجودة أو التي توجد في طور التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود المبينة بالنسبة للأموال الذاتية للشركة المصدرة ورأسمالها أو حقوق تصويتها عملا بالنظم السارية. وعموما، القيام بكل عملية ذات صلة بغرضه

الباب الثاني - رأسمال الشركة - الأسهم

القسم الأول: رأسمال الشركة - الأسهم

الفصل السادس - رأسمال الشركة

1. حدد رأسمال الشركة في مبلغ 2.098.596.790,00 درهم.

مقسم إلى 209.859.679 سهما. تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم منها عشرة (10) دراهم، مكتتبه ومحررة بالكامل.

TITLE II- REGISTERED CAPITAL- SHARES

Chapter I: Registered capital- Shares

Article 6- Registered capital

1.The registered capital is fixed at the sum of MAD two billion ninety-eight million five hundred and eighty-six thousand seven hundred and ninety MAD. (2.098.596.790,00 MAD).

It is divided into two hundred nine million eight hundred and fifty-nine thousand six hundred and seventy-nine 209.859.679 shares of ten (10) MAD nominal value each, fully subscribed and paid up.

It amounted to MAD 1,325,000,000.00 during the alignment of the bylaws with the Act 17-95 on joint stock companies, by decision of the Extraordinary General Meeting of October 15th, 1999.

On September 25th, 2003, it was increased to MAD 1,368,513,700.00 through the optional payment of 2002 fiscal year dividends in shares.

It was increased to MAD 1,926,555,800.00 through contributions in kind approved by the Extraordinary General Meeting held on May 28th, 2004, which ratified the capital increase following a public exchange offer, concerning 6,377,624 shares of the company called Wafabank. It was increased to MAD 1,929,959,600.00 on the occasion of the merger-absorption of the company Wafabank, approved by the Extraordinary General Meeting of December 31st, 2004.

It was increased to MAD 2,008,989,130.00 following the capital increase decided by the Extraordinary General Meeting held on March 29th, 2012 and ratified by the Board of Directors on May 23rd, 2012.

It was increased to MAD 2,012,430,860.00 following the capital increase decided by the Extraordinary General Meeting held on March 29th, 2012 and ratified by the Board of Directors on July 11th, 2012.

It was increased to MAD 2,035,272,260.00, on the occasion of the capital increase decided by the Extraordinary General Meeting held on April 2nd, 2013 and approved by the Board of Directors on June 25th, 2013.

It was increased to MAD 2,098,596,790,00 following the capital increase decided by the Extraordinary General Meeting held on November 12th, 2018 and ratified by the Board of Directors on December 20th, 2018.

2-. In case of a capital increase, the period of time allowed to former shareholders to exercise their subscription right shall not be less than 1 month starting from the date when the subscription is opened.

3-. The amount of shares is payable at the head office.

Article 7- Form of shares

All shares are bearer shares.

Article 8 - Certificates and Titles of Shares

The shares are evidenced by a book entry in the name of the owner thereof with an accredited financial intermediary in accordance with the provisions of the Act 35-96 on the creation of a central depository and establishment of a general accounting system for certain securities.

Article 9 - Indivisibility of Shares

Shares are indivisible with regard to the company which recognizes only one single owner for each share. Joint owners of shares must appoint a common representative with the company for the exercise of their rights as shareholder; failing agreement, the representative will be appointed by the President of the Court, ruling in emergency proceeding at the request of the most diligent co-owner.

و كان يبلغ 1.325.000.000,00 درهم عند ملائمة النظام الأساسي مع القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، بمقتضى قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 15 أكتوبر 1999. وفي 25 شتنبر 2003، تمت الزيادة فيه لكي يصل إلى 1.368.513.700,00 درهم عن طريق اختيار أداء أرباح السنة المالية 2002 بالأسم.

وتم رفعه إلى 1.926.555.800,00 درهم عن طريق الحصص العينية التي صادقت عليها الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 28 مايو 2004 والتي أقرت للزيادة في الرأسمال على إثر العرض العمومي للتبادل الذي خصص 6.377.624 سهما من أسهم الشركة المسماة "بنك الوفاء".

وتم رفعه إلى 1.929.959.600,00 درهم على إثر إدماج شركة بنك الوفاء الذي صادقت عليه الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 31 دجنبر 2004.

وتم رفعه إلى 2.008.989.130,00 درهم على إثر الزيادة في الرأسمال الذي صادقت عليه الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 23 ماي 2012.

وتم رفعه إلى 2.012.430.860,00 درهم على إثر الزيادة في الرأسمال الذي قرره الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2012 وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 11 يوليوز 2012.

وتم رفعه إلى 2.035.272.260,00 درهم على إثر الزيادة في الرأسمال الذي قرره الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 02 أبريل 2013 وصادق عليه مجلس الإدارة بتاريخ 25 يونيو 2013.

وتم رفعه إلى 2.098.596.790,00 درهم على إثر الزيادة في الرأسمال الذي قرره الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 12 نونبر 2018 والتي أقر على تحقيقها النهائي مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 20 دجنبر 2018.

2. في حالة الزيادة في الرأسمال، لا يمكن للأجل الممنوح للمساهمين القدماء لممارسة حقوقهم في الاكتتاب أن يقل عن شهر واحد (1) اعتبارا من تاريخ افتتاح الاكتتاب.

3. يؤدي مبلغ الأسهم بمقر الشركة.

الفصل السابع - شكل الأسهم

تعتبر الأسهم كلها لحاملها.

الفصل الثامن - شواهد وسندات الأسهم

تجسد الأسهم بتقييد في حساب باسم مالكها لدى وسيط مالي معتمد طبقا لأحكام القانون 96-35 المتعلق بإنشاء وبيع مركزي وإحداث نظام عام لتقييد بعض القيم في الحساب.

الفصل التاسع - عدم قابلية الأسهم للقسمة

تعتبر الأسهم غير قابلة للقسمة تجاه الشركة التي لا تعترف إلا بمالك واحد لكل سهم.

يجب على المشتركين في ملكية الأسهم المشاعة أن يعينوا لدى الشركة ممثلا عنهم يمارس حقوقهم كمساهمين وفي حالة عدم الاتفاق فيما بينهم، يعين الوكيل من قبل رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، بطلب من المشترك في ملكية السهم الأكثر حرصا.

Subject to the provisions of the following paragraph, the bare owner represents the share encumbered with usufruct with the company.

However, each one of the joint holders of undivided shares as well as each one of the bare owners and usufructuaries of shares shall have the right of access to the documents provided for by the law.

Article 10 – Rights and obligations attached to shares

Each share grants the right to a part, proportional to the portion in the capital it represents, in the profits or corporate assets, when distributed, during the lifetime of the Company and in the event of liquidation.

Shareholders are liable for the company's debts only up to the nominal amount of the shares they hold and any request for funds beyond that amount is prohibited.

Rights and duties attached to shares are transferred with title to the shares.

The ownership of a share entails in full right adherence to the bylaws of the company and to the decisions of the general meeting.

The heirs, creditors, legal successors or representatives of a shareholder may not, on any grounds whatsoever, call for the affixing of seals on the company's assets and securities or request their division or sale by auction or interfere in any manner whatsoever in its management; for the exercise of their rights, they must refer to the company inventories and to the decisions of the General Meeting.

Whenever it proves necessary to own several shares in order to exercise any right, the owners of isolated shares or a number of shares less than the required number must personally see to the pooling and, possibly, the purchase or sale of the necessary number of shares or rights.

Article 11- Transfer of Share

11.1.- The transfer of shares is carried out in accordance with the regulations in force applicable to the transactions concerning the securities listed on the stock exchange.

11.2.- No transfer shall be admitted if the called payments are not made.

11.3.- All transfer costs are the responsibility of the transferee, subject to the fees and expenses that the law or the regulations impose on the transferor.

Article 12 – Redemption of Shares

The Company can buy its own shares in the stock market in order to regulate the market. For this purpose, the ordinary general meeting must have expressly authorized the company to trade in its own shares in the stock market. It lays down the rules of the operation and especially the maximum purchase price and the minimum selling price, the maximum number of shares to be acquired and the time limit within which the acquisition of the shares must be made. This authorization cannot be given for a period exceeding eighteen months.

The forms and conditions under which these purchases may be made are set by the administration after obtaining the opinion of the Council for the Code of Ethics in Securities (Moroccan security regulator).

The company may also acquire its own shares in order to cancel the same for capital reduction in accordance with the provisions of Article 16 below.

مع مراعاة ما هو وارد في الفقرة الموالية، يمثل مالك الرقبة السهم المثقل بحق الانتفاع لدى الشركة.

إلا أن حق الاطلاع على المستندات المنصوص عليها في القانون يعود إلى كل واحد من المشتركين في ملكية الأسهم المشاعة إضافة إلى كل واحد من مالكي الرقبة والمنفعين.

الفصل العاشر - الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأسهم

يعطي كل سهم، يتناسب مع حصة الرأسمال التي يمثلها، الحق في الأرباح أو في أصول الشركة، عند توزيعها، أثناء وجود الشركة وفي حالة التصفية.

لا يعتبر المساهمون مسؤولين عن ديون الشركة إلا في حدود المبلغ المتعين للأسهم التي يمتلكونها وفي ما تعدى ذلك، يمنع كل طلب للأموال.

الحقوق والالتزامات المرتبطة بالسهم، تتبع السند إلى أي يد يزول إليها.

يترتب عن ملكية سهم ما، و بقوة القانون، الانخراط في النظام الأساسي للشركة وفي قرارات الجمعية العامة.

لا يمكن لورثة مساهم أو دائنيه أو ذوي حقوقه أو ممثليه الآخرين أن يطلبوا، لأي سبب كان، وضع الاختام على ممتلكات الشركة وقيمها أو يطلبوا قسمتها أو بيعها بالمزاد العلني أو يتدخلوا على أي نحو كان في أعمال إدارتها ومن أجل ممارسة حقوقهم، يتعين عليهم الرجوع إلى جرد الشركة وإلى قرارات الجمعية العامة.

كلما كان امتلاك عدة أسهم ضروريا لممارسة أي حق، يتعين على مالكي الأسهم المنعزلة أو التي يقل عندها عن العدد المطلوب أن يتنبهوا أمرهم من أجل تجميع الأسهم وعند الاقتضاء، شراء عدد السندات أو الحقوق الضرورية أو بيعها.

الفصل الحادي عشر - تقويت الأسهم

1. 1.1 - يتم تقويت الأسهم طبقا للنظم السارية والمطبقة على التعاملات التي تهم السندات المدرجة في بورصة القيم.

1. 1.2 - لا يقبل أي تحويل إذا لم يتم القيام بالدفعات المطلوبة.

1. 1.3 - يتحمل المفوت له جميع المصاريف الناتجة عن التحويل، مع مراعاة الرسوم والمصاريف التي يضعها القانون أو النظم على عاتق المفوت.

الفصل الثاني عشر - إعادة شراء الأسهم

يمكن للشركة أن تشتري أسهمها في البورصة بهدف تنظيم السوق على أن ترخص لها الجمعية العامة العادية صراحة بذلك وتحدد صيغ العملية لأسبابا الثمن الأقصى للشراء والثمن الأدنى للبيع والعدد الأقصى للأسهم التي يتعين اقتناؤها وأجل الاقتناء. ولا يمكن منح هذا الترخيص لمدة تتجاوز ثمانية عشر شهرا.

تحدد الإدارة أشكال وشروط إعادة الشراء هاته بعد أخذ رأي مجلس القيم المنقولة.

يمكن للشركة أيضا أن تقتني أسهمها بهدف إلغائها من أجل تخفيض رأسمالها وفقا لأحكام الفصل 16 أدناه.

Article 13 – Crossing of thresholds

Any natural or legal person who comes to hold more than one-twentieth, one-tenth, one-fifth, one-third, one-half or two-thirds of the registered capital or the voting rights of this company, must, within five working days as of the date when one of these thresholds is exceeded, inform the aforesaid company, the Council for the Code of Ethics in Securities (Moroccan security_regulator) and Casablanca Stock Exchange Company.

Any natural or legal person holding more than one-twentieth, one-tenth, one-fifth, one-third, one-half or two-thirds of the registered capital or the voting rights of the company and who comes to transfer all or any of these shares or voting rights, must inform thereof the company if he falls below one the equity interest thresholds.

Similarly, any natural or legal person holding, directly or indirectly, an equity interest matching or exceeding 5% of the registered capital or the voting rights of the company must declare to Bank Al-Maghrib and to the company the share of the capital or the voting rights he holds.

This declaration must be made by a registered letter with acknowledgment of receipt within the 30 days following the date when this equity interest level is reached.

The agreement of Bank Al-Maghrib shall be required when a natural or legal person proposes to hold or transfer, directly or indirectly, an equity interest in the capital of a credit institution conferring at least 10%, 20% or 30% of the registered capital or the voting rights in general meetings.

Article 14- Issue of securities

The company may issue in addition to shares, investment certificates and bonds, and this, in accordance with the law.

CHAPTER II: CHANGE TO THE CAPITAL

Article 15- Capital Increase

The registered capital may be increased, once or several times, either through the issue of new shares, or the increase of the par value of the existing ones, all of which representing contributions in kind or in cash, by transforming available reserves or still by any other means, pursuant to a resolution of the extraordinary general meeting of shareholders, which determines the modalities therefor.

Only the extraordinary general meeting shall be competent to decide, on the basis of the report of the board of directors, any increase of the capital. However, the general meeting may delegate to the board of directors the powers necessary to achieve the increase of the capital, once or several times, to settle the methods thereof, to ascertain the realization thereof and to make the correlative amendment to the bylaws.

The board of directors reports to the next general meeting on the use of the powers conferred upon it in accordance with the previous paragraph, and this, by a report the content of which is set by the Council for the Code of Ethics in Securities (Moroccan security_regulator), describing especially the final conditions of the completed increase.

The issue of new shares in return for contributions in cash or in kind is submitted to the formalities of subscription and verification required for the incorporation of the company and also to the obligations referred to in Title II of the Royal Edict of September 21st, 1993, as amended and supplemented by the Act 23-01, relating to the Council for the Code of Ethics in Securities.

الفصل الثالث عشر - تجاوز العتبات

يجب على كل شخص ذاتي أو معنوي يصبح يمتلك أكثر من واحد على عشرين أو عشر أو خمس أو ثلث أو نصف أو ثلثي رأسمال هذه الشركة أو حقوق تصويتها أن يخبر بذلك الشركة المذكورة ومجلس القيم المنقولة وشركة بورصة القيم بالدار البيضاء، في أجل خمسة أيام عمل اعتباراً من تاريخ تجاوز إحدى عتبات المشاركة هاته.

يجب على كل شخص ذاتي أو معنوي يمتلك أكثر من واحد على عشرين أو عشر أو خمس أو ثلث أو نصف أو ثلثي رأسمال الشركة أو حقوق تصويتها والذي قام للتو بتفويت كل هذه الأسهم أو حقوق التصويت أو بعضاً منها أن يخبر بذلك الشركة إذا انخفضت مساهمته إلى أقل من إحدى عتبات المشاركة هاته.

كما أنه يجب على كل شخص يمتلك على نحو مباشر أو غير مباشر مساهمة تعادل أو تفوق 5% من رأسمال الشركة أو حقوق تصويتها أن يصرح لبنك المغرب وللشركة بالحصة التي يمتلكها في الرأسمال أو في حقوق التصويت.

يجب القيام بهذا التصريح بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل في غضون الثلاثين يوماً (30) التي تلي تاريخ بلوغ هذا المستوى من المساهمة.

تعتبر موافقة بنك المغرب لازمة عندما ينوي شخص ذاتي أو معنوي امتلاك أو تفويت أية مساهمة في رأسمال إحدى مؤسسات الائتمان، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، تمنح على الأقل 10% أو 20% أو 30% من رأسمال الشركة أو من حقوق التصويت في الجمعيات العامة.

الفصل الرابع عشر - إصدار القيم المنقولة

يمكن للشركة أن تصدر إضافة إلى الأسهم شواهد استثمار أو سندات قرض وذلك طبقاً للقانون.

القسم الثاني - تعديل رأس المال

الفصل الخامس عشر - الزيادة في رأس المال

يمكن الزيادة في رأس مال الشركة دفعة واحدة أو في عدة دفعات إما بإصدار أسهم جديدة أو برفع القيمة الاسمية للأسهم الموجودة، والكُل تجسيدا لحصص عينية أو نقدية، أو بتحويل الاحتياطيات المتوفرة أو بكل الوسائل الأخرى، بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية للمساهمين التي تحدد صيغ القيام بذلك.

تعتبر الجمعية العامة غير العادية وحدها دون سواها مخولة لاتخاذ قرار الزيادة في رأس المال بناء على تقرير مجلس الإدارة.

غير أنه يمكن للجمعية العامة تفويض السلطة الضرورية لمجلس الإدارة قصد القيام بالزيادة في رأس المال دفعة واحدة أو في عدة دفعات وتحديد ومعاينة إثبات تحقيقها والعمل على تغيير النظام الأساسي وفقاً لتلك الزيادة.

يخبر مجلس الإدارة أقرب جمعية عامة باستعمال السلطة المخولة له تطبيقاً للفقرة السابقة وذلك بواسطة تقرير يحدد مضمونه مجلس القيم المنقولة ويصف هذا التقرير على وجه الخصوص الشروط النهائية للعملية التي تم القيام بها.

يخضع إصدار أسهم جديدة مقابل حصص نقدية أو عينية إلى إجراءات الاكتتاب والمراجعة المتطلبية لتكوين الشركة كما يخضع إلى الالتزامات التي ينص عليها الباب الثاني من الظهير الشريف الصادر في 21 سبتمبر 1993، كما تم تعديله وتتميمه بالقانون 01-23 المتعلق بمجلس القيم المنقولة.

The increase of the capital must be carried out, under the pain of nullity, within a three year timeframe from the date of the general meeting that has decided or authorized the same, unless the matter concerns an increase through the conversion of bonds into shares.

The amount of the capital increase must be fully subscribed; failing which, the subscription shall be deemed null and void. However, if irreducible subscriptions and, if applicable, reducible allocations do not absorb the entire capital increase and if the general assembly which has decided or authorized this increase has expressly provided for the same:

- the balance is allocated according to the decisions thereof,
- the amount of the increase may be limited to the amount of subscriptions

Article 16 – Capital reduction

The reduction of the capital is subject to the regulations in force, subject to the prudential rules relating to the creditworthiness of credit institutions.

TITLE III – GOVERNANCE OF THE COMPANY

Article 17 – Board of Directors

17.1. Composition – Appointment – Removal

17.1.1. The company is managed by a board of directors made up of three to fifteen members, chosen from the shareholders.

17.1.2. Directors may be individuals or legal entities. In the latter case, during the appointment thereof, the legal entity must appoint a permanent representative who shall be subject to the same conditions and obligations and incurs the same civil and criminal liabilities as if he were director in his own name, without prejudice to the joint and several liability of the legal entity he represents.

The legal entity, the permanent representative of which resigns, dies or is removed, must inform forthwith the Company by a registered letter of the identity of its new permanent representative.

17.1.3. The directors who are not chairman, general manager, deputy general manager or salaried employee of the company, who hold managerial positions must be more numerous than the directors who have this capacity.

17.1.4. The number of directors bound to the Company with a contract of employment may not exceed one third of operational directors.

A salaried employee of the Company may be appointed director only if his/her contract of employment corresponds to a real employment. Any appointment made in violation of the provisions of this principle shall be null and void. This nullity does not involve the nullity of the resolutions in which the unduly appointed director has taken part.

17.2. Tenure of directors

17.2.1. Directors are appointed by the ordinary general meeting. However, in case of merger or demerger, the appointment may be made by the extraordinary general meeting.

يجب أن تتم الزيادة في رأس المال، تحت طائلة البطلان، داخل أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة التي قررتها أو أذنت بها، إلا إذا تعلق الأمر بزيادة عن طريق تحويل سندات القرض إلى أسهم.

يتعين اكتتاب مبلغ الزيادة في رأس المال؛ وإذا تعذر ذلك، اعتبر الاكتتاب كأنه لم ينجز.

غير أنه إذا لم تستنفذ الاكتتابات على أساس غير قابل للتخفيض وعند الاقتضاء، التوزيعات القابلة للتخفيض، مجموع مبلغ الزيادة في رأس المال وإذا نصت الجمعية التي قررت الزيادة أو أذنت بها نصا صريحا على ذلك:

- يرصد ما تبقى منها طبقا لقراراتها؛
- يمكن حصر مبلغ الزيادة في مبلغ الاكتتابات.

الفصل السادس عشر – تخفيض رأس المال

يخضع تخفيض رأس المال إلى النظم السارية، مع مراعاة القواعد الاحترازية المتعلقة بملاءة مؤسسات الائتمان.

الباب الثالث – تسيير الشركة

الفصل السابع عشر – مجلس الإدارة

1. 17. التكوين – التعيين – العزل

1. 1. 17. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة إلى خمسة عشر عضوا يتم اختيارهم من بين المساهمين.

2. 1. 17. يمكن أن يكون المتصرفون أشخاصا ذاتيين أو معنويين. وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب على الشخص المعنوي عند تعيينه تسمية ممثل دائم عنه يخضع لنفس الشروط والالتزامات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجنائية كما لو كان متصرفا باسمه الخاص وذلك دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثل.

يجب على الشخص المعنوي الذي استقال ممثله الدائم أو توفي أو عزل إبلاغ الشركة دون تأخير، بواسطة رسالة مضمونة، بهوية ممثله الدائم الجديد.

3. 1. 17. يجب أن يكون المتصرفون غير الممارسين لمهام الرئيس أو مهام المدير العام أو مهام المدير العام المنتدب وغير أجراء الشركة الذين يمارسون مهام الإدارة أكبر عددا من المتصرفين الذين يحملون إحدى هذه الصفات.

4. 1. 17. لا يمكن أن يتجاوز عدد المتصرفين الذين تربطهم بالشركة عقود عمل ثلث أعضاء مجلس الإدارة.

لا يمكن تعيين أجبر الشركة في منصب متصرف إلا إذا كان عقد عمله يتعلق بمنصب فعلي. ويعتبر باطلا كل تعيين تم خرقا لأحكام هذا المبدأ. ولا يترتب عن ذلك بطلان المداولات التي شارك فيها المتصرف المعين بصورة غير قانونية.

2. 17. مدة مهام المتصرفين

1. 2. 17. يعين المتصرفون من طرف الجمعية العامة العادية. غير أنه في حالة الاندماج أو الانقسام، يمكن أن تعينهم الجمعية العامة غير العادية.

17.2.2. Directors may always be reelected. They may be dismissed and replaced at any time by the ordinary general assembly even if this question is not placed on the agenda.

17.2.3. The term of office of the directors is set either by the bylaws or by the General Meetings.

- In case of appointment under the bylaws, the term of office shall not exceed 3 years;
- In case of appointment during the meetings, the term of office shall not exceed 6 years.

17.3. Cooptation of Directors

17.3.1. In the event of vacancy due to the death, resignation or any other inability to act of one or more of the directors, provided that the number of directors is not less than the statutory minimum, the board of directors may, between two general meetings, make provisional appointments.

17.3.2. When the number of directors becomes less than the statutory minimum, but without becoming less than the legal minimum, the board of directors must make temporary appointments in order to complete its staff within three months from the occurrence of the vacancy.

17.3.3. When the number of directors becomes less than the statutory minimum, the remaining directors must convene the Ordinary General Meeting within a maximum period of 30 days as of the day when the vacancy occurs in order to complete the staff.

17.3.4. The appointments made by the Board of Directors pursuant to the aforesaid paragraphs are subject to the approval of the next ordinary general meeting. Failing such approval, the resolutions adopted and the acts accomplished earlier by the Board remain valid.

17.4. Shares required for the performance of duty

17.4.1. Each director must own at least ten (10) shares during his term of office.

17.4.2. If, on the day of the appointment thereof, a director does not own the required number of shares or if, during the tenure thereof, he ceases to own the same, he is deemed to have resigned in full right should he not regularize the situation thereof within a three month deadline.

17.4.3. The statutory auditors shall, under their responsibility, secure the compliance with the provisions set out above and shall report any breach thereof in their report to the Ordinary General Meeting.

17.5. Executive Committee

17.5.1. The Board of Directors appoints, amid the members thereof, a Chairman who, under the pain of the nullity of the appointment thereof, is an individual. The chairman so appointed shall perform his duties throughout his term of office as director, unless the board decides otherwise. He is eligible for reelection.

17.5.2. It chooses also, on proposal of the Chairman, from among the members thereof, or outside of them, or even outside of the shareholders, a secretary, who cannot be the statutory auditor of the company.

17.2.2. يمكن دائما إعادة انتخاب المتصرفين. ويمكن للجمعية العامة العادية عزلهم وتعيينهم في أي وقت، حتى دون إدراج هذه المسألة بجدول الأعمال.

17.2.3. تحدد مدة مهام المتصرفين إما بواسطة النظام الأساسي أو من طرف الجمعيات العامة.

- في حالة تعيينهم في النظام الأساسي، لا يمكن لمدة المهام أن تزيد عن ثلاث سنوات؛
- في حالة تعيينهم خلال الجمعيات، لا يمكن لمدة المهام أن تزيد عن ست سنوات.

17.3. التعيين المشترك للمتصرفين

17.3.1. في حالة شغور مقعد واحد أو عدة مقاعد للمتصرفين بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لأي عائق آخر دون أن يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي، يمكن لمجلس الإدارة القيام بتعيينات مؤقتة للمتصرفين في الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين.

17.3.2. عندما يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي دون أن يقل عددهم عن الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس الإدارة القيام بتعيينات مؤقتة قصد استكمال أعضائه داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الشغور.

17.3.3. عندما يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى القانوني يجب على باقي المتصرفين دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ الشغور قصد استكمال أعضاء

17.3.4. تخضع التعيينات التي قام بها مجلس الإدارة بموجب المقتضيات أعلاه إلى مصادقة الجمعية العامة العادية المقبلة. وفي حالة عدم المصادقة، تعتبر القرارات والأعمال التي سبق أن اتخذها المجلس صالحة.

17.4. أسهم السهام

17.4.1. يجب أن يكون كل متصرف مالكا لعشرة (10) أسهم على الأقل أثناء كل مدة مهامه.

17.4.2. إذا كان أحد المتصرفين يوم تعيينه غير مالك للعدد المفروض من الأسهم أو إذا لم يعد مالكا له خلال مدة انتدابه عد مستقिला بصفة تلقائية، ما لم يسو وضعيته داخل أجل ثلاثة أشهر

17.4.3. يسهر مراقبو الحسابات تحت مسؤوليتهم على احترام الأحكام الواردة أعلاه ويعلنون عن كل خرق لها في تقريرهم إلى الجمعية العامة العادية.

17.5. مكتب المجلس

17.5.1. يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا يكون، تحت طائلة بطلان تعيينه، شخصا ذاتيا.

يمارس الرئيس المعين على هذا النحو مهامه خلال كل مدة مأموريته كمتصرف، ماعدا قرار مخالف من المجلس، ويمكن تجديد انتخابه.

17.5.2. يختار أيضا، باقتراح من الرئيس، من بين أعضائه أو من خارجهم، وحتى من بين المساهمين، كاتباً على أن لا يكون من مراقبي الحسابات



17.6- منح المجلس:

17.6. Allowances of the Board

The ordinary general meeting may allocate to the Board, by way of directors' fees, an annual fixed sum, it freely determines, and which the Board divides among the members thereof within the proportions it deems appropriate.

The Board may allocate exceptional benefits for assignments or duties entrusted to the directors. These benefits are recorded in the operating expenses and submitted for the approval of the Ordinary General Meeting.

The directors may not receive, in such capacity, any other remuneration from the company. Any clause to the contrary shall be deemed not to have been written and any resolution contrary to these provisions shall be deemed null and void.

17.7. Meetings of the board

17.7.1. The Board meets when convened by the Chairman, as often as provided for by the law or required by the proper conduct of the company.

The Chairman sets the agenda for the Board of Directors, taking into account the requests to include in the aforesaid agenda any proposed decisions submitted by each director.

In case of urgency or failure on the part of the Chairman, it may be convened by the statutory auditors.

Moreover, if the Board has not met for more than two months, the general manager or at least one third of the directors may request the Chairman to convene the Board.

When the chairman does not convene the board within 15 days from the date of the request, the foregoing general manager or the aforesaid directors may convene the board of directors to meet.

The general manager or the directors, as the case may be, draw up the order of business forming the subject matter of the notice of meeting in accordance with the previous paragraph.

17.7.2. Convening notices shall be given by any appropriate means, eight clear days before the meeting; in case of emergency, this deadline may be reduced to twenty four hours.

In all cases, the convening notice must take into account, for the setting of the meeting date, the place of residence of all members. This convening notice must be accompanied with an agenda and the information necessary for directors to help them prepare for deliberations.

No justification of the meeting notice is necessary if all directors are present or represented.

17.7.3. The meetings of the board are held, in principle, at the head office, but they may be held in any other venue, with the express consent of the majority of the operational directors.

يمكن للجمعية العامة العادية أن ترصد للمجلس، على سبيل بدل الحضور، مبلغا سنويا قارا تحدده الجمعية دون قيد ويزوره المجلس على أعضائه وفق النسب التي يراها ملائمة.

يمكن للمجلس أن يرصد مكافآت استثنائية مقابل المهام أو التفويضات الموكلة لبعض المتصرفين. وتدرج هذه المكافآت في باب تكاليف الاستغلال وتخضع لمصادقة الجمعية العامة العادية.

لا يحق للمتصرفين أن يتلقوا بهذه الصفة أي أجر آخر من الشركة. وبعد كل شرط مخالف كان لم يكن و يعد كل قرار مخالف لهذه الأحكام باطلا.

17.7- اجتماعات المجلس

17.7.1. 1- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس كلما نص القانون على ذلك وكلما دعا لذلك حسن سير أعمال الشركة.

يحدد الرئيس جدول أعمال مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الصادرة عن كل متصرف قصد إدراج مقترحات قرارات بجدول الأعمال المذكور.

إذا كانت الحالة تدعو إلى الاستعجال، أو في حالة تقصير الرئيس، يمكن أن توجه هذه الدعوة من طرف مراقبي الحسابات.

علاوة على ذلك، يمكن أن يطلب المدير العام أو ثلث المتصرفين على الأقل من الرئيس دعوة المجلس للانعقاد إذا لم ينعقد منذ أكثر من شهرين.

إذا لم يدعو الرئيس المجلس للانعقاد داخل أجل 15 يوما اعتبارا من تاريخ الطلب، يمكن للمدير العام المذكور أو للمتصرفين المذكورين دعوة مجلس الإدارة للانعقاد.

يحدد المدير العام أو المتصرفون، حسب الحالات، جدول الأعمال موضوع دعوة انعقاد المجلس طبقا للفقرة السابقة.

17.7.2. 2- توجه دعوات انعقاد المجلس بكل الوسائل الملائمة، ثمانية أيام كاملة قبل الاجتماع؛ وإذا كانت الحالة تدعو إلى الاستعجال، يمكن تقليص هذا الأجل إلى أربع وعشرين ساعة.

يجب في كل الأحوال أن يراعى في الدعوة مقر إقامة كل الأعضاء من أجل تحديد تاريخ الاجتماع. ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال وبالملومات الضرورية حتى يتمكن المتصرفون من الاستعداد للمداولات.

لا يعتبر إثبات دعوة المجلس للانعقاد ضروريا إذا كان كل المتصرفين حاضرين أو ممثلين.

17.7.3. 3- تنعقد اجتماعات المجلس مبذنيا بمقر الشركة، غير أنه يمكن أن تنعقد بأي مكان آخر بالموافقة الصريحة لأغلبية المتصرفين العاملين.

17.7.4. An attendance register shall be kept and signed by all directors attending the meeting, either physically or through videoconference or any equivalent means allowing for identification, and by the other persons attending the same pursuant to a provision of the law or for any other reason whatsoever.

The attendance or the representation of the majority of the members of the Board is necessary for the validity of the resolutions, provided that half of the directors are actually present.

Any director may give his powers, in writing, to another director, in order to vote in his place and stead, but only on specified issues and for each meeting.

Each director can only hold one proxy at a given meeting.

Powers may be granted by letter, telegram, telex, facsimile or email with, for these last cases, a subsequent confirmation by letter.

17.7.5. Decisions are taken by a majority vote of the members present or represented; in case of division of votes, the vote of chairman is dominating.

17.7.6. There shall be designated by videoconference or any equivalent means, as provided for in 17.7.4 above, all means enabling the directors of the company to participate remotely to the meetings.

These videoconference means must meet the following conditions:

- to satisfy technical characteristics which ensure an effective participation in the meetings of the management bodies or governing bodies the deliberations of which are transmitted live;
- to make it possible to identify beforehand the persons participating by such means in the meeting;
- to allow for a reliable recording of discussions and deliberations, for means of proof.

17.8. Minutes

17.8.1. The deliberations of the board are recorded in minutes worked out by the secretary of the board under the authority of the chairman. Minutes are signed by the latter and a director or, in case of the incapacity of the chairman, by two directors at least.

The minutes specify the name of the directors present at the meeting, either physically or through videoconference or any equivalent means allowing for their identification, represented or absent. They report the presence of any person who has also attended all or part of the meeting and the presence or absence of the persons convened to the meeting pursuant to a legal provision as well as any technical incident relating to the videoconference when it disturbs the conduct of the meeting.

17.8.2. These minutes shall be sent to the members of the board of directors immediately after they are drawn up and, at the latest, at the time when the next meeting is convened. The observations of the directors on the text of the aforesaid minutes or their applications for rectification are entered into the minutes of the following meeting if they cannot be taken into account earlier.

17.7.4. - يمسك سجل للحضور بوقعه كل المتصرفين المشاركين في الاجتماع شخصيا أو عبر وسائل عقد المؤتمرات بالفيديو أو وسائل مماثلة كقائمة إثبات هويتهم ويوقعه الأشخاص الآخرون الحاضرون فيه سواء بموجب حكم من أحكام القانون أو لأي سبب من الأسباب.

يعتبر حضور أو تمثيل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ضروريا من أجل صحة المداولات، شريطة أن يكون نصف المتصرفين حاضرين فعلا.

يمكن لكل متصرف أن يفوض سلطاته، كتابة، إلى متصرف آخر بهدف التصويت نيابة عنه، لكن فقط على مسائل محددة ولكل جلسة على حدة.

لا يمكن لمتصرف أن يتوفر إلا على وكيل واحد في نفس الجلسة.

يمكن تفويض السلطات بواسطة رسالة أو برقية أو توكس أو فاكس أو البريد الإلكتروني، مع تأكيد لاحق بواسطة رسالة بالنسبة للحالات الأخيرة.

17.7.5. - تتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وفي حالة تساوي الأصوات، يرجح صوت الرئيس.

17.7.6. - تعني وسائل عقد المؤتمرات بالفيديو أو الوسائل المماثلة، كما هي منصوص عليها في الفقرة 17.7.4 أعلاه، جميع الوسائل التي تمكن متصرفي الشركة من المشاركة في الاجتماعات عن بعد.

يجب أن تستوفي وسائل عقد المؤتمرات بالفيديو الشروط التالية:

- تستجيب لخصائص فنية تضمن مشاركة فعلية في اجتماعات أجهزة الإدارة أو أجهزة الشركة التي ترسل مداولاتها بصفة مستمرة؛
- تسمح مسبقا من تحديد هوية الأشخاص المشاركين في الاجتماع بهذه الوسيلة؛
- تسمح بتسجيل موثوق به للمحادثات والمداولات، بالنسبة لوسائل الإثبات.

17.8.1 - المحاضر

17.8.1. - تكتب مداولات المجلس في محاضر يحررها كاتب المجلس تحت سلطة الرئيس ويوقعها هذا الأخير ومتصرف واحد أو إذا عاق الرئيس عاقا، يوقعها متصرفان على الأقل.

تشير المحاضر إلى أسماء المتصرفين الحاضرين في الاجتماع إما شخصيا أو بواسطة وسائل عقد المؤتمرات بالفيديو أو وسائل مماثلة من شأنها إثبات هويتهم كما تشير إلى أسماء المتصرفين الممثلين أو المتغييبين وتشير كذلك إلى أي شخص آخر حضر طيلة الاجتماع أو جزءا منه كما تشير إلى حضور أو غياب الأشخاص المدعوين لحضور الاجتماع طبقا لنص قانوني وإلى كل حدث فني يتعلق بعقد المؤتمرات بالفيديو إذا عاق سير الاجتماع.

17.8.2. - تبلغ هذه المحاضر لأعضاء مجلس الإدارة حالما يتم إعدادها وفي أقصى الحالات أثناء دعوة الاجتماع الموالي للانعقاد وتفيد في محضر الاجتماع الموالي لملاحظات المتصرفين حول نص المحاضر المذكورة أو طلبات التصحيح إذا لم يثبت أخذها في الاعتبار قبل ذلك.

17.8.3. Copies or extracts of the minutes of the deliberations are duly certified true by the Chairman only, or by a Deputy General Manager jointly with the Secretary.

17.8.4. The minutes of the meetings of the board are entered in a special register kept at the head office, numbered and initialed by the clerk of the court within the competence of which lies the location of the registered office of the company. This register can be replaced by a loose-leaf compendium, numbered consecutively and initialed under the same conditions laid down for the register. Any addition, removal, substitution or inversion of leaves is forbidden.

17.8.5. This register or compendium is placed under the supervision of the Chairman and the Secretary of the Board. It must be sent to the directors and to the statutory auditor(s) upon their request.

Article 18- Powers of the Board

Within the limits and under the conditions laid down by the law, the board of directors is vested with the fullest powers to take, under all the circumstances, any decisions necessary for the achievement of the corporate purpose in the name of the company and to undertake or authorize any act of management or disposition, and this, subject to the powers granted by the law to shareholders' meetings. In this respect, it is invested, inter alia, with the following powers:

- It determines the orientations of the business of the company and sees to the implementation thereof;
- It carries out any controls and verifications it deems appropriate.
- It authorizes the assignment of immovables by nature.
- It authorizes the total or partial assignment of shareholdings recorded under the fixed assets of the company;
- It takes up any issue concerning the smooth running of the company;
- It settles by the resolutions thereof any issues concerning the same;
- It decides the transfer of the head office in the same prefecture or province;
- It convenes general meetings - sets their agenda - finalizes the terms of the draft resolutions to be submitted to them and those of the report to be presented to them on the aforesaid resolutions;
- It makes, at the close of each year, an inventory of the different items of assets and liabilities of the company existing at this date, and draws up the annual financial statements, pursuant to the laws in force;
- It presents to the annual ordinary general meeting a management report including the information useful for the shareholders;
- It fixes the remuneration of the Chairman and Managing Director, General Managers, Deputy General Managers and the Secretary of Board as well as the way in which the same is calculated and paid;
- It distributes among the members thereof, in the proportions it deems fit, the amount of the directors' fees granted to them by the General Meeting;
- It allocates, on an exceptional basis, to some directors and to the members of the committees it creates, benefits for assignments or duties it entrusts to them;

17.8.3- يصادق الرئيس بمفرده أو أحد المديرين العامين وكاتب المجلس معا على صحة نسخ محاضر المداولات أو مستخرجاتها.

17.8.4- تضمن محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يمسك في مقر الاجتماع للشركة ويتم ترقيمه وتوقيعه من طرف كاتب الضبط للمحكمة التي يوجد بدانرتها مقر الشركة. ويمكن تعويض السجل المذكور بمجموعة أوراق مستقلة مرقمة بتسلسل وموقعة وفق الشروط المنصوص عليها بالنسبة للسجل. وتمنع كل إضافة في هذه الأوراق أو حذفها أو تعويضها أو قلب ترتيبها.

17.8.5- يبقى السجل أو مجموعة الأوراق المذكورة تحت مراقبة الرئيس وكاتب المجلس. ويجب إطلاع المتصرفين ومراقبي الحسابات عليه بطلب منهم.

الفصل الثامن عشر- صلاحيات المجلس

لمجلس الإدارة أوسع السلط ، في الحدود ووفق الشروط التي يحددها القانون، ليتخذ في كل الأحوال باسم الشركة كل القرارات الضرورية لتحقيق غرضها أو يقوم أو يرخّص بكل عمل وتصرف، وذلك مع مراعاة السلط التي يخولها القانون لجمعية المساهمين. وبهذا الصدد، يتمتع المجلس بالسلط التالية من بين ما يتمتع به من سلط:

- يحدد توجهات نشاط الشركة ويسهر على تنفيذها؛
- يقوم بعمليات المراقبة والتحقق التي يعتبرها ملائمة؛
- يرخّص بتفويت العقارات بطبيعتها؛
- يرخّص بتفويت كل أو بعض المساهمات الواردة في أصول الشركة الثابتة؛
- تبلغ إلى علمه كل مسألة تهم حسن سير الشركة؛
- يبيت بقراراته في الشؤون التي تهمها؛
- يقرر نقل مقر الاجتماعي للشركة داخل نفس العمالة أو الإقليم.
- يقرر الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة ويحدد جدول أعمالها ويحصر نص التوصيات التي تعرض عليها ونص التقرير المتعلق بتقديم تلك التوصيات.
- يعد في نهاية كل سنة مالية جردا بمختلف عناصر أصول وخصوم الشركة في تلك الفترة ويعد القوائم التركيبية المنوبة طبقا للتشريع المعمول به.
- يقدم للجمعية العامة العادية السنوية تقريرا للتسيير يتضمن المعلومات المفيدة للمساهمين.
- يحدد أجر الرئيس المدير العام والمديرين العامين المنتدبين وكاتب المجلس وكيفية احتسابها وأدائها.
- يوزع على أعضائه، وفق النسب التي يراها ملائمة، مبلغ مكافآت الحضور التي تمنحها له الجمعية العامة.
- يرصد على نحو استثنائي لبعض المتصرفين ولأعضاء اللجان التي يشكلها مكافآت عن المهام التي يسندها إليهم.



- It authorizes the reimbursement of the travel and accommodation expenses incurred in the interest of the company;
- It sets up technical committees in charge of reviewing matters that it shall submit to them for an opinion.

The Board is responsible for the information intended for the shareholders and the public.

In its relations with third parties, the company is committed even by the acts of the Board of Directors which do not come under the purpose thereof, unless it proves that the third party was fully aware that the foregoing acts exceeded this purpose or that this third party could not ignore the same given the circumstances; the mere publication of the bylaws shall not be sufficient to constitute such proof.

Article 19 – Governance method

19.1. The general management of the company is handled, under the responsibility thereof, by the Chairman and Managing Director.

19.2. In his capacity as Chairman of the Board of Directors, he ensures the smooth running of the company's bodies, represents, convenes, organizes and administers the proceedings of the Board of Directors.

He proposes to the Board of Directors the appointment of the secretary of the Board, who shall be responsible for the organization of the meetings of the board of directors, under his authority, the drafting and the recording of the minutes of the board of directors, under the conditions prescribed by the law.

He sets the agenda of the Board of Directors, while taking into account the applications to enter in the same agenda decisions proposed by each director.

19.3. In his capacity as General Manager, he is invested with the widest powers in order to act in all circumstances in the name of the company. He exercises these powers within the limits of the corporate purpose and subject to the powers the law expressly confers upon the shareholders' meetings and the board of directors.

He represents the company in its relations with third parties. The provisions of the bylaws or the decisions of the board of directors restricting the powers of the Chairman and Managing Director are unenforceable against third parties.

The Chairman and Managing Director may be assisted by one or several Deputy General Managers in accordance with the legal provisions in force.

19.4. Deputy General Managers

19.4.1. Upon the proposal of the Chairman and Managing Director, the Board of Directors may grant a mandate to one or several individuals in order to assist the Chairman with the title "Deputy General Manager". The Board of Directors sets the remuneration thereof.

Deputy General Managers can be dismissed at any time by the Board, upon the proposal of the Chairman and Managing Director. In case of death, resignation or dismissal of the latter, they shall retain their duties and powers until the appointment of the new Chairman and Managing Director, unless otherwise decided by the Board.

• يرخص بتسديد مصاريف السفر والتنقل التي تم إنفاقها في مصلحة الشركة.

• يشكل من بين أعضائه لجان تقنية مكلفة بدراسة القضايا التي يعرضها عليها من أجل إبداء الرأي.

يعتبر المجلس مسئولاً عن المعلومات الموجهة للمساهمين وللجمهور.

تلتزم الشركة في علاقاتها بالأغيار حتى بتصرفات مجلس الإدارة التي لا تدخل ضمن غرضها، ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن تلك التصرفات تتجاوز هذا الغرض أو لم يكن ليجهله نظراً للظروف، ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

الفصل التاسع عشر - طريقة التسيير

19.1 - يتولى الرئيس المدير العام، تحت مسؤوليته، الإدارة العامة.

19.2 - بصفته رئيساً لمجلس الإدارة، يسهل على حسن سير أجهزة الشركة ويمثل ويدعو لاجتماع مجلس الإدارة وينظم ويسير أشغاله.

يقترح على مجلس الإدارة تعيين كاتب المجلس الذي يتكلف بتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة، تحت سلطته، وتحرير وتضمين محاضر مجلس الإدارة وفق الشروط المنصوص عليها قانوناً.

يحدد جدول أعمال مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الصادرة عن كل متصرف من أجل إدراج مقترحات قرارات بجدول الأعمال المذكور.

19.3 - بصفته مديراً عاماً، يتمتع بأوسع السلط للتصرف في جميع الظروف باسم الشركة. ويمارس هذه السلط في حدود غرض الشركة ومع مراعاة تلك التي يخولها القانون صراحة لجمعية المساهمين وللمجلس الإدارة.

يمثل الشركة في علاقاتها مع الأغيار.

لا يحتج ضد الأغيار بمقتضيات النظام الأساسي أو بقرارات مجلس الإدارة التي تحد من سلط الرئيس المدير العام.

يمكن أن يساعد الرئيس المدير العام مدير عام منتخب أو عدة مديرين عامين منتخبين طبقاً للأحكام القانونية السارية.

19.4 - المديرون العامون المنتخبون.

19.4.1 - يمكن لمجلس الإدارة وبناء على اقتراح من الرئيس المدير العام أن يفوض شخصاً أو عدة أشخاص طبيعيين لمساعدة المدير العام بصفة "المدير العام المنتخب". يحدد المجلس أجره أو أجورهم.

يعزل المديرون العامون المنتخبون في أي وقت من طرف المجلس باقتراح من الرئيس المدير العام، في حالة وفاته أو استقالته أو عزله، يحتفظ هؤلاء، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، بمهامهم واختصاصاتهم إلى حين تعيين رئيس مدير عام جديد.



19.4.2. When a Deputy General Manager is a director, the duration of the duties thereof as a director may not exceed that of the tenure thereof as a deputy general manager.

19.4.3. Towards the company, Deputy General Managers are vested with the powers of which the Board determines the extent and the duration.

Towards third parties, they have the same powers as the Chairman and Managing Director.

Article 20 - Specialized committees

The Board of Directors sets up, among its members, specialized committees in charge of analyzing thoroughly some specific issues and to advise it in this regard. The number and the structure of the specialized committees depend on the size, the structure and the operating rules of the Board of Directors as well as the size and the complexity of the activities to be conducted.

Emanating directly from the administrative body, these committees facilitate the operation of the latter and contribute effectively to the preparation of its strategic decisions and the fulfilling of its supervisory obligation. The chairmen and the members of the committees are appointed by the administrative body. The composition of each committee takes into account the expertise needed to deliberate on the issues referred to it as well as the independence criteria to be met by its members in order to carry out their tasks efficiently. These committees must include a majority of independent directors and avoid a multiple presence of directors in several committees which could possibly create situations of conflict of interest.

The Board of Directors lays down the internal rules of each committee, specifying its role, composition and operation. These committees report to the administrative body, comprehensibly and clearly, on the conclusions and the recommendations resulting from their works.

The reporting lines relating to these committees must be clearly formalized and regularly updated. The annual activity report must also include a part dealing with the activities of these specialized committees.

However, it is possible to consolidate the functions of several of these committees provided that all their members meet the conditions required for membership and that the possible situations of conflict of interest which may arise from such consolidation are eliminated or at least controlled.

Article 21- Agreements between the Company and one of its directors, general managers or shareholders holding more than 5% of the registered capital

Any agreement, even falling within the corporate purpose, with the exception of the one relating to current operations and concluded under normal conditions, entered into between the company and one of its directors, general manager or deputy general managers or one of its shareholders holding, directly, indirectly or through an intermediary, more than 5% of the capital or voting rights, must be subject to the prior authorization of the Board of Directors and the procedure of approval provided for by the law.

The same applies to any agreements entered into between the company and any other corporation, if one of the directors, general managers or deputy general managers of the company is owner, partner in name, manager, director or general manager of this corporation, or member of its board of directors or supervisory board.

19.4.2- حين يكون المدير العام المنتدب متصرفا، فإن مدة مهامه لا يمكن أن تتجاوز مدة انتدابه.

19.4.3- تناط بالمديرين العامين المنتدبين تجاه الشركة السلطات التي يحدد المجلس مداها ومدتها، باقتراح من الرئيس المدير العام.

ولهم تجاه الأغيار نفس السلطات المخولة للرئيس المدير العام.

الفصل العشرون - اللجان المتخصصة

يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجانا متخصصة مكلفة بتحليل بعض المسائل الخاصة تحليلا عميقا وتقديم الاستشارة له بهذا الشأن. ويتوقف عدد وبنية اللجان المتخصصة على حجم وبنية وقواعد سير مجلس الإدارة وكذا حجم وتعقد الأنشطة التي يتعين توجيهها.

تسهل هذه اللجان المنيقة مباشرة عن جهاز الإدارة سير هذا الجهاز وتساعد بفعالية على إعداد قراراته الإستراتيجية والقيام بواجبه المتمثل في المراقبة.

يعين جهاز الإدارة رؤساء وأعضاء اللجان ويأخذ تأليف كل لجنة بعين الاعتبار الخبرة المطلوبة للتداول بشأن المواضيع المرفوعة إليها ومعايير الاستقلالية التي يتعين استيفائها من طرف أعضائها بغية ممارسة مهامهم فيها بفعالية. يجب أن تضم هذه اللجان أغلبية من المتصرفين المستقلين وأن تتفادى حضورا متعددا للمتصرفين في العديد من اللجان والذي من شأنه أن يحدث وضعيات لتعارض المصالح.

يضع مجلس الإدارة أيضا النظام الداخلي لكل لجنة، مع توضيح دورها وتكوينها وسيرها. تطلع هذه اللجان جهاز الإدارة، على نحو كامل وواضح، على المستنتجات والتوصيات المنبثقة عن أسغالها.

يجب تشكيل خطوط التقارير المتعلقة بهذه اللجان بكيفية واضحة وتحيينها بانتظام. ويجب أن يتضمن التقرير السنوي للأنشطة أيضا جزءا يعالج أنشطة اللجان المتخصصة.

غير أنه يمكن الجمع بين وظائف العديد من هذه اللجان شريطة استيفاء كل أعضائها للشروط المطلوبة قصد الانضمام إليها وإزالة الوضعيات المحتملة لتعارض المصالح التي يمكن أن تتولد عن هذا التجميع أو على الأقل التحكم فيها.

الفصل الحادي والعشرون- الاتفاقيات المبرمة بين الشركة وبين أحد متصرفيها أو مدرائها العامين أو مساهميها الذين يملكون أكثر من 5% من رأسمالها

يجب أن تخضع لترخيص مجلس الإدارة ولمسطرة المصادقة المنصوص عليها قانونا، كل اتفاقية، حتى لو كانت داخلية في نطاق غرض الشركة، باستثناء تلك المتعلقة بالعمليات المعتادة المبرمة وفق شروط عادية، بين الشركة وأحد متصرفيها أو مدير عام أو المديرين العامين المنتدبين أو أحد مساهميها الذي يمتلك إما بكيفية مباشرة أو غير مباشرة أو عبر شخص وسيط أزيد من 5 بالمائة من رأسمالها أو من حقوق التصويت.

يسري نفس الحكم أيضا على الاتفاقيات بين الشركة وبين مقابلة أخرى، إذا كان أحد متصرفي الشركة أو مديرها العام أو أحد مدرائها العامين المنتدبين مالكا أو شريكا بالاسم أو مسيرا أو متصرفا أو مديرا عاما لهذه المقابلة أو عضوا في مجلس إدارتها الجماعية أو في مجلس الرقابة فيها.

The director, general manager, deputy general manager or shareholder who finds himself in any of the cases so stated must declare the same to the board of directors.

The concerned director, general manager, deputy general manager or shareholder must inform the Board of Directors as soon as he becomes aware of an agreement subject to authorization. He shouldn't take part in the vote on the requested authorization and his shares shall not be taken into account in calculating the quorum and the majority.

The chairman and managing director informs the statutory auditors of any authorized agreements referred to above within 30 days starting from their conclusion and submits the same to the next ordinary general meeting for approval.

The statutory auditors present a special report on these agreements to the General Meeting which will decide on this report, the content of which is laid down by decree. The party concerned shall not take part in voting and his shares shall not be taken into consideration when computing the quorum and the majority.

Agreements approved, together with those not approved, by the general meeting shall have their effects with respect to third parties, except where such agreements are cancelled for fraud.

Even where there is no fraud, the harmful consequences for the company of disapproved agreements may be chargeable to the concerned director, general manager, deputy general manager or shareholder and, possibly, to the other members of the board of directors.

Without prejudice to the liability of the concerned director, general manager, deputy general manager or shareholder, the foregoing agreements entered into without the prior authorization of the board of directors may be cancelled if they have had harmful consequences for the company.

The nullity may be avoided by a vote of the general meeting upon a special report by the statutory auditors stating the reasons why the authorization procedure was not followed. The concerned director, general manager, deputy general manager or shareholder cannot take part in the vote. His shares are not included in the calculation of the quorum or the majority.

Article 22- Corporate signature and Delegation of powers

Deeds concerning the Company and any commitment made on its behalf must be in conformity with the power system settled by the Board of Directors.

The Board of Directors may, for the enforcement of its own decisions, confer on any proxy-holders of its choice, powers for one or several given purposes. It may authorize the persons to whom it has delegated or on whom it has conferred powers to grant substitutions or delegations of powers.

The Chairman and Managing Director and the Deputy General Managers have the same right of delegation as the Board of Directors, in accordance with the power system in the bank.

All acts binding the company are signed by the Chairman and Managing Director, the Deputy General Managers or by their proxies.

يتعين على المتصرف المدير العام أو المدير العام المنتدب الذي يوجد في إحدى هذه الحالات المنصوص عليها أن يصرح بذلك إلى مجلس الإدارة.

يتعين على المتصرف المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني بالأمر بإطلاع مجلس الإدارة على كل اتفاقية خاضعة لترخيص بمجرد علمه بوجودها. ولا يحق له المشاركة في التصويت على الترخيص المطلوب ولا تراعى أسهمه في حساب النصاب والأغلبية.

يخبر الرئيس المدير العام مراقبي الحسابات بكل الاتفاقيات المرخص بها والمشار إليها أعلاه داخل أجل ثلاثين يوما (30) تبدأ من تاريخ إبرامها ويعرضها على موافقة أقرب جمعية عامة عادية.

يقدم مراقبو الحسابات تقريراً خاصاً عن هذه الاتفاقيات إلى الجمعية العامة التي تبث في هذا التقرير الذي يتم تحديد محتواه بمرسوم. لا يحق للمعني بالأمر المشاركة في التصويت ولا تراعى أسهمه في حساب النصاب والأغلبية.

تحدث الاتفاقيات آثارها تجاه الأغيار سواء وافقت أم لم توافق عليها الجمعية العامة، ماعداً إذا تم إبطالها في حالة الغش.

يمكن تحميل المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني واحتمالاً أعضاء مجلس الإدارة الآخرين النتائج الضارة بالشركة المترتبة عن الاتفاقيات المرفوضة حتى في حالة انعدام الغش.

يمكن إبطال الاتفاقيات المشار إليها والمبرمة دون سابق ترخيص من مجلس الإدارة إذا ترتبت عنها نتائج مضرة بالشركة، بصرف النظر عن مسؤولية المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني.

يمكن تفادي الإبطال عن طريق تصويت تقوم به الجمعية العامة بعد أن يعرض عليها مراقبو الحسابات تقريراً خاصاً يتناول الظروف التي لم يتبع من أجلها إجراء الحصول على الترخيص. لا يحق للمتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعني المشاركة في التصويت ولا تأخذ أسهمه في الاعتبار في حساب النصاب والأغلبية.

الفصل الثاني والعشرون- التوقيع باسم الشركة وتفويض السلطات

يجب أن تكون الأعمال المتعلقة بالشركة وكل الالتزامات المتخذة باسمها مطابقة لنظام السلطات الذي حدده مجلس الإدارة.

يمكن لمجلس الإدارة من أجل تنفيذ قراراته أن يخول إلى جميع الوكلاء من اختياره السلطات الضرورية لغرض واحد أو عدة أغراض محددة. ويمكنه أن يرخص للأشخاص الذين فوض إليهم السلطات أن يعينوا بدورهم من ينوب عنهم أو يفوضوا الصلاحيات المخولة لهم.

يتوفر الرئيس المدير العام والمديرون العامون المنتدبون على نفس إمكانية الانتخاب على غرار مجلس الإدارة طبقاً لنظام السلطات داخل البنك.

توقع جميع العقود التي تلزم الشركة من قبل الرئيس المدير العام أو المدير أو المديرين العاميين المنتدبين أو من قبل وكلائهم.

TITLE- IV- STATUTORY AUDIT

Article 23 – Appointment

At least two auditors are appointed under the conditions provided for in the Acts 17-95 and 20-05 relative to joint stock companies and the Act 34-03 relative to credit institutions and similar bodies.

The auditors are appointed for three fiscal years by the ordinary general meeting.

The approval procedures are fixed by the circular of Bank Al Maghrib Governor, following an opinion from the Committee of Credit Institutions.

The tenure of the statutory auditors expires at the end of the ordinary general meeting that adjudicates on the accounts of the third fiscal year. They are eligible for reelection.

Notwithstanding the provisions of Article 163 of the Act Nr.17-95 relative to joint stock companies, the renewal of the tenure of statutory auditors, who have completed their assignment with the company, for two consecutive terms of office, can be made only upon the expiry of a period of three years following the end of the last term of office and subject to the approval of Bank Al-Maghrib.

The statutory auditor appointed by the meeting to replace another remains in office only for the remaining duration of his predecessor's term.

If, upon the expiry of a statutory auditor's term of office, a motion is submitted to the meeting against the extension of the term thereof, the statutory auditor may be heard by the meeting if he so requests.

Article 24 – Appointment by the court

In the event it proves necessary to appoint one or several statutory auditors and if the general meeting omits to do so, any shareholder may request the President of the Court, ruling in chambers, to appoint a statutory auditor, once the members of the Board of Directors are duly summoned.

The statutory auditors appointed by the President of the Court remain in office until the appointment of the new statutory auditor(s) by the general meeting.

Article 25 - Incompatibilities of functions

The appointment of the statutory auditors must take into account the rules on conflicts of interest provided for by the law, under the responsibility of the statutory auditor, himself, as a control body, ensuring the regularity of the corporate acts.

Article 26- Disqualification

One or several shareholders representing at least 5% of the registered capital may request, for sound reasons, the president of the court, ruling in chambers, to disqualify the statutory auditor(s) appointed by the General Meeting and request the appointment of one or several statutory auditor(s) who will exercise their duties in their lieu and stead.

This application may also be made by the Council for the Code of Ethics in Securities.

Article 27- Resignation

27.1.- In case of resignation, the statutory auditor must prepare a document to be submitted to the Board and to the next general meeting, wherein he sets out explicitly the reasons for his resignation.

الباب الرابع- مراقبو الحسابات

الفصل الثالث والعشرون – التعيين

يعين مراقب واحد للحسابات على الأقل وفق الشروط المنصوص عليها في القانون 17-95 والقانون 20-05 المتعلق بشركات المساهمة والقانون 34-03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات التي تدخل في حكمها وفي النظام الأساسي هذا.

يتم تعيين مراقبي الحسابات لمدة ثلاث سنوات مالية من قبل الجمعية العامة العادية.

تحدد كفاءات الموافقة بدورية من والي بنك المغرب، بعد رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

تنتهي مهام مراقبي الحسابات بانتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية التي ثبت في حسابات السنة المالية الثالثة. ويمكن إعادة تعيينهم.

خلافًا لمقتضيات المادة 163 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة، لا يمكن تجديد مهام مراقبي الحسابات الذين زاولوا مهامهم لدى الشركة، لفترتين متتاليتين لمدة ثلاث سنوات، إلا بعد انصرام أجل ثلاث سنوات بعد انتهاء آخر انتداب مع مراعاة المصادقة من قبل بنك المغرب.

لا يواصل مراقب الحسابات، الذي عينته الجمعية مكان مراقب آخر، مزاولة مهامه إلا خلال ما تبقى من مدة مزاولة سلفه لمهامه.

حينما يقترح على الجمعية عدم تجديد مهام مراقب الحسابات لدى انتهائها، يجب على الجمعية الاستماع إلى المراقب إذا طلب ذلك.

الفصل الرابع والعشرون- التعيين القضائي

في حالة ما إذا ما أصبح من الضروري القيام بتعيين مراقب أو عدة مراقبين للحسابات وإذا أغفلت الجمعية القيام بذلك، يمكن لكل مساهم أن يطلب من رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، تعيين مراقب للحسابات، على أن تتم دعوة أعضاء مجلس الإدارة بصفة قانونية. يستمر مراقبو الحسابات الذين عينهم رئيس المحكمة في ممارسة مهامهم إلى غاية تعيين مراقب أو مراقبين جدد من قبل الجمعية العامة.

الفصل الخامس والعشرون- حالات التنافي

يجب أن يأخذ تعيين مراقبي الحسابات بعين الاعتبار قواعد التنافي التي ينص عليها القانون، تحت مسؤولية مراقب الحسابات نفسه، بصفته جهازاً للمراقبة يسهر على أعمال الشركة.

الفصل السادس والعشرون – العزل

يمكن لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن خمسة في المائة من رأسمال الشركة، توجيه طلب لرئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، بتجريح مراقب أو مراقبي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة على أن يكون هذا التجريح لأسباب صحيحة، وتعيين مراقب أو عدة مراقبين يتولون القيام بمكانهم بالمهام التي كانت موكلة إليهم. يمكن أن يقدم هذا الطلب أيضاً من طرف مجلس القيم المنقولة.

الفصل السابع والعشرون- الاستقالة

27.1- في حالة استقالته، يجب على مراقب الحسابات أن يعد مستنداً يقدمه إلى المجلس وإلى أقرب جمعية، يعرض فيه لأسباب استقالته على نحو صريح.



27.2.- The aforesaid document is forwarded, immediately after resignation, to the Council for the Code of Ethics in Securities.

Article 28- Functions of the statutory auditors

With the exception of any intermeddling with the management, the permanent task of the statutory auditors is to audit the accounts of the company, to ensure the validity of the measures taken in application of Articles 45, 50 and 51 of the Act 34-03, to verify the truthfulness of the information intended for the public and their consistency with the accounts, to verify also the truthfulness and the consistency, with the financial statements, of the information provided in the management report of the Board of Directors and in the documents sent to the shareholders on the assets of the company, the financial position thereof and the results thereof.

The auditors make sure that the equality between shareholders is observed.

The auditors are convened to the meeting of the Board of Directors which settles the accounts of the previous fiscal year, as well as to any shareholders' meetings; they are also convened, if need be, to the meetings of the Board of Directors.

The statutory auditors may obtain from the company any useful documents and carry out any necessary inspections and controls.

At the end of the financial year, the auditors submit a report to the Meeting on the position of the company, the balance sheet, the accounts and the particulars of the report submitted by the Board of Directors.

They also include in this report their observations about the truthfulness and the compliance, with the financial statements, of the information provided in the management report of the fiscal year and in the documents sent to the shareholders on the financial position of the company as well as on its assets and results.

They must submit this report to the administrative body, in such a manner that the latter can keep the same, at the head office, at the disposal of the shareholders fifteen days before the General Meeting.

The statutory auditors may, in case of urgency, convene the General Meeting and the Board of Directors, under the conditions provided for by the law.

27. 2. - يسلم هذا المستند فوراً بعد الاستقالة إلى مجلس القيم المتكولة.

الفصل الثامن والعشرون - مهام مراقبي الحسابات

يقوم مراقبو الحسابات بصفة دائمة، باستثناء التدخل في تسيير الشركة، بمهمة التأكد من احترام التدابير المتخذة طبقاً للمواد 45، 50 و 51 من القانون 34-03 والتحقق من المعلومات الموجهة إلى العموم ومطابقتها للحسابات والتحقق من القيم والدفاتر والوثائق المحاسبية للشركة كما يتحققون من صحة المعلومات الواردة في تقرير التسيير لمجلس الإدارة وفي الوثائق الموجهة للمساهمين والمتعلقة بذمة ووضع الشركة المالية وينتاجها ومن تطابقها مع القوائم التركيبية.

يتحقق مراقبو الحسابات من احترام قاعدة المساواة بين المساهمين.

يدعى مراقبو الحسابات إلى حضور اجتماع مجلس الإدارة الذي يحصر حسابات السنة المالية المنصرمة، كما يدعون إلى حضور كل جمعيات المساهمين. كما يدعون، إن اقتضى الحال، إلى حضور اجتماعات مجلس الإدارة.

يمكن لمراقب أو مراقبي الحسابات الإطلاع على جميع المستندات المفيدة لدى الشركة والقيام بكل أعمال التتبع والمراقبة الضرورية.

عند نهاية السنة المالية، يرفع مراقبو الحسابات تقريراً إلى الجمعية عن وضع الشركة والحصيلة والحسابات والبيانات الواردة في التقرير الذي قدمه مجلس الإدارة.

ويوردون أيضاً في هذا التقرير ملاحظاتهم حول صدق ومطابقة القوائم التركيبية مع المعلومات الواردة في تقرير التسيير للسنة المالية وفي الوثائق الموجهة إلى المساهمين التي تتناول الوضعية المالية للشركة وكذا حول ذمتها المالية ونتائجها.

يجب عليهم أن يسلموا هذا التقرير إلى جهاز الإدارة على نحو يمكن معه لهذا الجهاز أن يضعه بمقر الشركة رهن إشارة المساهمين خمسة عشر يوماً قبل انعقاد الجمعية العامة.

يمكن لمراقبي الحسابات دعوة الجمعية العامة ومجلس الإدارة للانعقاد في حالة الاستعجال، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

TITLE V - GENERAL MEETINGS

Chapter I: Meetings of shareholders

Article 29: General Rules

29.1. The shareholders of the company hold ordinary or extraordinary general meetings and special meetings under the conditions laid down by the law, subject to the special provisions below.

To be able to attend any meeting, the shareholders must produce a certificate testifying the deposit of their shares with an approved depository, 5 days before the date of the Meeting.

The General Meeting is chaired by the Chairman of the board of directors or one of the Vice-Chairmen or, failing which, by another director delegated by the Board.

29.2. Convening of Meetings

Meetings are convened by the Board of Directors. In case of urgency, ordinary general meetings may also be convened by:

الباب الخامس - الجمعيات العامة

القسم الأول - جمعيات المساهمين

الفصل التاسع والعشرون - قواعد عامة

29. 1- يجتمع مساهمو الشركة في جمعيات عامة عادية أو غير عادية وفي جمعيات خاصة وفق الشروط التي يحددها القانون، مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة أدناه:

قصد التمكن من حضور كل جمعية، يجب على المساهمين الإدلاء بشهادة تثبت إيداع أسهمهم لدى مؤسسة مودع لديها معتمدة، خمسة أيام قبل تاريخ انعقاد الجمعية.

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو أحد نواب الرئيس أو في حالة عدم قيامهما بذلك، يترأسها متصرف آخر مفوض من قبل المجلس.

29. 2- دعوة الجمعيات للانعقاد

يقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعيات للانعقاد في حالة الاستعجال. يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم أن يقوموا بدعوة الجمعيات العامة العادية للانعقاد:

-the statutory auditors,

-a proxy appointed by the President of the Court, ruling in chambers, upon the request either of any interested person if the matter is urgent or by one or several shareholders holding at least one tenth of the registered capital,

-the liquidators, if need be,

-by the majority shareholders in terms of share capital or voting rights, following a public takeover or swap bid or the sale of a block of securities modifying the control of the company.

Notices to attend are given, at least thirty clear days before the meeting, by a notice published in a journal authorized to publish legal notices .

This notice must contain the mandatory information required by law.

During the convening of the Ordinary General Meeting:

- the company must publish in the newspaper authorized to publish legal announcements, at the same time as the notice to attend referred to in the previous paragraph, the financial statements of the past fiscal year indicating clearly whether or not they have been verified by the statutory auditors;
- from the date of the notice to attend, the shareholders or their proxies may consult the following documents at the head office and are entitled to have a copy of the same:

- order of business of the meeting,
- draft resolutions and explanations on resolutions presented by the Board and, if need be, by the shareholders,
- list of directors of the board and, if need be, information on the candidates to these bodies,

- inventory of the items of assets and liabilities and financial statements of the previous fiscal year closed by the Board,
- management report of the board of directors submitted to the meeting,

-report of the statutory auditors submitted to the meeting,

-proposed allocation of the income.

All meetings are duly constituted, irrespective of the issue of deadline or advertising, if all shareholders are present or represented.

The meeting is held on the day and at the time set out in the notice to attend, either at the head office or in any other venue chosen by the Board.

29.3 Agenda of the meeting:

The agenda of the meetings is set by the author of the notice to attend.

However, one or several shareholders representing the portion of the registered capital provided for by the law is/are entitled to request that one or several draft resolutions to be tabled on the agenda, by a registered letter with acknowledgment of receipt addressed to the head office no later than ten days from the notice to meet. Reference to this time period is made in the notice.

Subject to issues of minor significance, the issues on the agenda are clearly and accurately worded.

The meeting cannot deliberate on an issue which does not appear on the agenda.

- مراقبو الحسابات،
- وكيل يعينه رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، إما بطلب من كل من يهمه الأمر في حالة استعجال وإما بطلب من مساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن عشر رأسمال الشركة،
- المصفون، عند الاقتضاء،
- المساهمون الذين يمتلكون أغلبية الرأسمال أو حقوق التصويت بعد عرض عمومي للشراء أو التبادل أو بعد تفويت كتلة المندقات التي تغير مراقبة الشركة.

تتم دعوة الجمعيات للانعقاد بواسطة إشعار ينشر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية، ثلاثين يوما كاملة على الأقل قبل الاجتماع.

يجب أن يتضمن هذا الإشعار البيانات الإلزامية التي ينص عليها القانون.

عند دعوة الجمعية العامة العادية السنوية للانعقاد:

أ) تنشر الشركة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية في نفس الوقت الذي تنشر فيه إشعار الدعوة للانعقاد المشار إليه في الفقرة السابقة، القوائم التركيبية للسنة المالية المنصرمة مع الإشارة بوضوح إلى ما إذا تمت مراقبتها أم لا من قبل مراقبي الحسابات.

ب) ابتداء من تاريخ دعوة الجمعية للانعقاد، يمكن للمساهمين أو وكلائهم الاطلاع على المستندات التالية بمقر الشركة وأخذ نسخة منها:

- جدول أعمال الجمعية،
- نص وبيان أسباب مشاريع التوصيات التي يقدمها مجلس الإدارة وإن اقتضى الحال، تلك التي يقدمها المساهمون؛
- قائمة المتصرفين في مجلس الإدارة وإن اقتضى الحال، معلومات تخص المترشحين لهذه الأجهزة؛
- جرد عناصر الأصول والخصوم والقوائم التركيبية للسنة المالية المنصرمة كما حصر ذلك المجلس؛
- تقرير التسيير لمجلس الإدارة المعروض على أنظار الجمعية؛
- تقرير مراقبي الحسابات المعروضة على أنظار الجمعية؛
- مشروع تخصيص النتيجة.

تتعد كل الجمعيات على نحو صحيح دون أجل ولا نشر إذا كان كل المساهمين حاضرين أو ممثلين.

تتعد الجمعية في اليوم والساعة الواردين في إشعار الدعوة للانعقاد إما بمقر الشركة أو في أي مكان آخر يختاره مجلس الإدارة.

29.3- جدول أعمال الجمعية:

يحصّر جدول أعمال الجمعيات من طرف موجه الدعوة.

غير أنه يمكن لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون النسبة المنصوص عليها قانونا في رأسمال الشركة أن يطلبوا إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول الأعمال، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل ترسل إلى مقر الشركة في أجل عشرة أيام على أبعد تقدير اعتبارا من الإعلام بالانعقاد الجمعية. وتتم الإشارة إلى هذا الأجل في الإعلام بدعوة الجمعية للانعقاد.

باستثناء المواضيع التي لا تكتسي سوى أهمية ضئيلة، تحرر المواضيع المسجلة في جدول الأعمال بكيفية واضحة ودقيقة.

لا يمكن للجمعية أن تتداول بشأن موضوع غير مدرج في جدول الأعمال.



However, it may, in all circumstances, dismiss one or several directors and replace them.
The order of business of the meeting may not be amended further to the second notice to appear.

29.4. Composition

The general meeting represents all the shareholders.

Corporate shareholders shall be represented by a specially appointed agent, who need not be a shareholder.

A shareholder can be represented by another shareholder, by his wife, ascendant or descendent, without the need for the latter to be personally shareholders. He can also be represented by a legal entity the purpose of which is the management of security portfolios.

The proxy given for the purpose of being represented in a meeting by a shareholder is signed by the latter and it states his full name and domicile. The appointed agent is not entitled to be substituted by another person.

The proxy is granted for a single Meeting, but it may be granted for two Meetings, one Ordinary and the other Extraordinary, if they are held on the same day or within fifteen days of each other.

The proxy granted for one meeting is valid for the successive meetings having the same agenda.

The co-owners of undivided shares are represented in general meetings by one of them or a single agent.

The followings retain alone the right to attend both ordinary and extraordinary general meetings:

- the bare owner, for shares held in usufruct,
- the shareholder who has pledged his shares.

Shareholders can attend the general meeting on simple proof of their identity, provided that they produce a certificate testifying the deposit of their shares with an approved institution five days before the date of the meeting.

29.5. Executive committee:

The meeting is chaired by the Chairman or the Vice-Chairman of the Board of Directors or by a director delegated by the Board. Failing which, the meeting elects itself the Chairman thereof.

Should it be convened by the auditors, by a court agent or by the liquidators, the meeting is chaired by the one or by one of those who have convened the same.

The chairman of the meeting is assisted by two members holding, in their personal name or as proxies, the largest number of votes and accepting such duty, acting as scrutineers.

The executive committee so made up appoints a secretary who, in the absence of the secretary of the board of directors, may be chosen from among the shareholders or otherwise.

غير أنه يحق لها في جميع الظروف عزل متصرف أو عدة متصرفين والعمل على تعويضهم بآخرين.

لا يمكن تغيير جدول أعمال الجمعية في الدعوة الثانية الموجهة لانتقادها.

29.4- التكوين:

تمثل الجمعية العامة مجموع المساهمين.

يمثل الشركات المساهمة وكيلها الخاص الذي يمكن ألا يكون نفسه مساهما.

يمكن للمساهم أن يمثلته مساهم آخر أو أن يمثلته زوجته أو أصوله أو فروعه دونما حاجة أن يكون هؤلاء شخصا مساهمين كما يمكن أن يمثلته أي شخص معنوي يكون غرض شركته تسيير محفظات القيم المنقولة.

يوقع المساهم التوكيل الممنوح من أجل تمثيله في إحدى الجمعيات من لدن أحد المساهمين ويشير فيه إلى اسمه الشخصي والعائلي وموطنه. ولا يحق للتوكيل المعين أن ينيب عنه شخصا آخر.

يمنح التوكيل من أجل جمعية واحدة فقط غير أنه يمكن منحه من أجل جمعيتين، الأولى عادية والأخرى غير عادية، منعقدتين في نفس اليوم أو داخل أجل خمسة عشر يوما.

يعد التوكيل الممنوح من أجل جمعية واحدة جائزا بالنسبة للجمعيات المتتابعة التي تدعى للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

يمثل المشتركين في ملكية الأسهم المشاعة في الجمعيات العامة واحد منهم أو وكيل وحيد عنهم.
يحتفظ الأشخاص الآتي ذكرهم وحدهم بحق حضور الجمعيات العامة، العادية أو غير العادية:

- مالك الرقبة، بالنسبة للأسهم المثقلة بحق انتفاع؛
- المساهم الذي رهن أسهمه رهنا حيازا؛

يمكن للمساهمين حضور الجمعية العامة بمجرد إثبات هويتهم، شريطة الإدلاء بشهادة تثبت إيداع أسهمهم لدى مؤسسة معتمدة خمسة أيام قبل تاريخ انعقاد الجمعية.

29.5- المكتب:

يرأس الجمعية إما رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو متصرف انتدبه المجلس. وفي حالة عدم وجودهم، تقوم الجمعية بانتخاب رئيس لها.

إذا تمت دعوة الجمعية من قبل مراقبي الحسابات أو وكيل قضائي أو المصفين، ترأسها الشخص أو الأشخاص الذين دعوا لانتقادها.

يساعد رئيس الجمعية العضوان اللذان يمتلكان شخصا أو بصفتها وكيلين أكبر عدد من الأصوات، الحاضران واللذان يقبلان، بصفتها قاضين.

يعين المكتب المكون على هذا النحو الكاتب الذي يمكن، في غياب كاتب مجلس الإدارة، اختياره من بين المساهمين أو من غيرهم.



29.6 - ورقة الحضور:

29.6. Attendance sheet :

An attendance sheet is kept in each meeting. It sets out given names, surnames and domiciles of shareholders and, if need be, those of their proxies, as well as the number of shares and votes they hold.

This attendance sheet is signed by all shareholders present and by the proxies of the absent; it is then certified true by the members of the executive committee of the meeting.

29.7. Vote:

Each member of the Meeting has as many votes as the shares he possesses or represents.

For the shares encumbered with usufruct, the voting right belongs to the bare owner in ordinary and extraordinary general meetings.

Should shares be pledged, the voting right is exercised by the owner.

The company cannot vote with shares it has acquired or taken as a pledge.

29.8. Vote by correspondence:

Each shareholder can vote by correspondence through a form. Forms giving no meaning of vote or expressing an abstention shall not be taken into consideration for the calculation of the majority of votes.

The form of voting by correspondence sent to the company for a meeting is valid for successive meetings convened with the same order of business.

With effect from the date of the issue of the notice of meeting, a voting form and the annexes thereto shall be supplied or addressed, at the expense of the company, to any shareholder who requests the same, by any means provided for in the bylaws or the notice to attend. The company must accede to any request lodged or received at the head office no later than ten days before the date of the meeting.

For the calculation of the quorum, only forms received by the company before the meeting are taken into account. The date after which voting forms received by the company are no longer taken into account, may not be more than two days prior to the date of the meeting.

The content of the form of voting by correspondence as well as the documents that must be attached thereto are set by decree.

29.9. Minutes:

The deliberations of the General Meeting are recorded in minutes signed by the executive committee of the meeting.

These minutes are entered in a special register under the same conditions as the minutes of the deliberations of the Board of Directors.

Copies or extracts of these minutes are certified true to original by the Chairman only, or by a Deputy General Manager signing jointly with the Secretary of the Board of Directors.

If the company is wound up, they are duly certified by one liquidator.

تمسك في كل جمعية ورقة حضور تبين الاسم الشخصي والعائلي ومواطن المساهمين ووكلائهم إن وجدوا وعدد الأسهم التي يملكونها والأصوات التي تخولها لهم.

يوقع ورقة الحضور هاته كل المساهمين الحاضرين ووكلاء المساهمين المتغييبين، ثم يشهد عليها أعضاء مكتب الجمعية.

29.7 - التصويت:

يتوفر كل عضو من أعضاء الجمعية على عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها أو يمثلها.

بالنسبة للأسهم المثقلة بحق انتفاع، يعود حق التصويت لمالك الرقبة في الجمعيات العامة العادية أو غير العادية.

في حالة رهن الأسهم رهنا حيازيا، يمارس المالك حق التصويت.

لا يمكن للشركة أن تصوت بالأسهم التي اقتنتها أو المرهونة لديها.

29.8 - التصويت بالمراسلة:

يمكن لكل مساهم أن يصوت بالمراسلة بواسطة استمارة. لا تؤخذ بعين الاعتبار الاستمارات التي لا تعطي أي معنى للتصويت أو التي تعبر عن الامتناع في حساب أغلبية الأصوات.

تعتبر استمارة التصويت بالمراسلة التي أرسلت إلى الشركة من أجل جمعية واحدة صالحة للجمعيات المنتدبة المدعوة للتداول بشأن نفس جدول الأعمال.

ابتداء من دعوة الجمعية للانعقاد، تسلم استمارة التصويت بالمراسلة وملحقاتها أو توجه، على نفقة الشركة، إلى كل مساهم يطلب ذلك، بجميع الوسائل المنصوص عليها في النظام الأساسي أو الإعلام بدعوة الجمعية للانعقاد. يجب على الشركة أن ترد على كل طلب تم إيداعه أو استلامه بمقرها عشرة أيام على أبعد تقدير قبل تاريخ الاجتماع.

من أجل حساب النصاب القانوني، لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا الاستمارات التي تسلمتها الشركة قبل انعقاد الجمعية. لا يمكن للتاريخ الذي لن تراعى بعده استمارات التصويت التي تسلمتها الشركة أن يسبق بأكثر من يومين تاريخ انعقاد الجمعية.

يحدد مرسوم محتوى استمارة التصويت بالمراسلة والوثائق التي يجب أن تلحق به.

29.9 - المحاضر:

تثبت مداولات الجمعية العامة في محاضر اجتماع يوقعها أعضاء مكتب الجمعية.

تضمن هذه المحاضر في سجل خاص وفق نفس الشروط المنصوص عليها بالنسبة لمحاضر مداولات مجلس الإدارة.

يصادق على نسخة نسخ أو مستخرجات هذه المحاضر الرئيس وحده أو مدير عام منتدب يوقع بمعية كاتب مجلس الإدارة.

في حالة تصفية الشركة، يصادق عليها مصادقة صحيحة أحد المصفيين فقط.

Article 30: Ordinary General Meetings

30-1. Powers:

The ordinary general meeting shall decide on all matters exceeding the powers of the Board of Directors and which are not reserved for the extraordinary general meeting. It can especially authorize the Board of Directors to purchase the shares of the company in order to regularize the market.

An ordinary general meeting is held every year, within six months of the end of each fiscal year.

This meeting shall hear in particular the report of the Board of Directors and the report of the auditors; it shall consider, amend and approve or refuse the financial statements; it shall rule on the apportionment and the allocation of profits.

It shall appoint the auditors.

30-2- Quorum and majority

To deliberate validly, the ordinary general meeting must gather at least one quarter of the shares with voting rights, with the exception of the shares purchased or taken as a pledge by the company; if this quorum is not attained, a new meeting is convened for which no quorum is required.

In ordinary general meetings, resolutions are adopted by the majority of votes of members present or represented.

Article 31- Extraordinary General Meetings

31-1. Powers

The extraordinary general meeting is alone entitled to amend all and any provisions of the bylaws. It may not, however, change the nationality of the company or increase the commitments of shareholders.

It may transform the company into a company of another form, the merger of the same with another company, the split thereof into one or several entities or the contribution of a portion of the assets thereof, with or without the assumption of liabilities, subject to the compliance with relevant legal provisions in force.

31-2- Quorum and majority:

The extraordinary general meeting is regularly constituted and may validly deliberate only if it is composed of a number of shareholders representing at least, on the first notice to attend, half, and on the second notice to attend, one quarter of the shares with voting rights, with the exception of the shares purchased or taken as a pledge by the company.

In the event the quorum of the quarter is not attained, this second meeting may be deferred to a date not more than two months later than the date on which it was originally convened and it is validly held with the presence or representation of a number of shareholders representing at least one quarter of the registered capital.

الفصل الثلاثون - الجمعيات العامة العادية

30.1 - الاختصاصات:

تبت الجمعية العامة العادية في جميع المسائل التي تتجاوز اختصاصات مجلس الإدارة والتي لا تدخل ضمن اختصاصات الجمعيات العامة غير العادية؛ ويمكنها بشكل خاص أن ترخص لمجلس الإدارة بشراء أسهم الشركة بهدف تنظيم السوق.

تتعدّد الجمعية العامة العادية كل سنة خلال الأشهر الستة الأولى التي تلي تاريخ اختتام السنة المالية.

تستمع هذه الجمعية على وجه الخصوص إلى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات وتناقش وتعديل وتصادق على الحسابات أو ترفضها وتبت في توزيع الأرباح ورصدها.

تعيّن مراقبي الحسابات.

30.2 - النصاب والأغلبية:

لكي تتداول تداولاً صحيحاً، يجب على الجمعية العامة العادية أن تضم ما لا يقل عن ربع الأسهم المألفة لحق التصويت، مع استبعاد الأسهم التي اقتنتها الشركة أو المرهونة لديها؛ في حالة عدم اكتمال هذا النصاب، تدعى للانعقاد جمعية جديدة لا يفرض بشأنها بلوغ أي نصاب.

في الجمعيات العامة العادية، تتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

الفصل الحادي والثلاثون - الجمعيات العامة غير العادية

31.1 - الاختصاصات:

تعتبر الجمعية العامة غير العادية وحدها المختصة لتعديل النظام الأساسي في جميع مقتضياته. غير أنه لا يمكنها تغيير جنسية الشركة أو الزيادة في التزامات المساهمين.

يمكنها أن تقرر تحويل الشركة إلى شركة في أي شكل آخر أو إدماجها مع شركة أخرى أو تقسيمها إلى وحدتين منفصلتين أو أكثر أو المساهمة بجزء من أصولها مع تحمل خصومها أم لا، مع مراعاة احترام الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال.

31.2 - النصاب والأغلبية:

لا تعتبر الجمعية العامة غير العادية مكونة تكويناً قانونياً ولا يمكنها أن تتداول على نحو صحيح إلا إذا ضمت عدداً من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن نصف الأسهم المألفة لحق التصويت في الدعوة الأولى وربع تلك الأسهم في الدعوة الثانية، مع استبعاد الأسهم التي اقتنتها الشركة أو المرهونة لديها.

في حالة عدم اكتمال النصاب المتمثل في الربع، يمكن تمديد هذه الجمعية الثانية إلى تاريخ لاحق لا يفصله أكثر من شهرين عن التاريخ الذي دعيت فيه للانعقاد وتتخذ بكيفية صحيحة مع حضور أو تمثيل عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع رأسمال الشركة.

For the calculation of the quorum, shares purchased or taken as a pledge by the company shall not be taken into account.

In extraordinary general meetings, resolutions are adopted by the majority of two thirds of votes of present or represented shareholders.

Chapter II: Bondholders' meetings

Article 32- Bondholders' meetings

Bondholders of the same body may hold a general meeting at any time.

32.1. Body of bondholders

Holders of bonds issued at the same time shall in full right be grouped together to defend their interests in a body having legal personality.

However, where bonds are issued successively and a clause in each contract of issue so provides, the company may bring together bondholders having identical rights into a single group.

32.2. Representative of the body of bondholders

The body is represented by one or several proxies elected by the ordinary general meeting of bondholders within one year from the opening of subscription and no later than thirty days before the first scheduled amortization.

Directors and persons in the service of the debtor company and the loan guarantor companies may not be appointed as representatives of the body.

The representatives of the body shall, unless otherwise restricted by the general meeting of bondholders, have the power to carry out, on behalf of the body, any acts of management necessary to protect the common interests of the bondholders.

The representatives cannot interfere in the management of the affairs of the company. They have the right to attend general meetings of shareholders, but without voting rights. They have the right to be served any documents available to shareholders and in the same conditions as the shareholders.

They are not entitled to exercise individually control over the company's transactions or request company documents.

However, they may require the company to provide them at any time with the information they need as bondholders.

32.3. Powers of the meeting of bondholders

The meeting of bondholders deliberates on any measures intended to ensure the defense of bondholders and the execution of the loan contract and in general on all measures of a protective or administrative nature.

32.4. Notice to attend

The notice to attend the general meetings of bondholders shall be sent under the same conditions of form and time limit as for shareholders' meetings.

لا تؤخذ بعين الاعتبار لأجل احتساب النصاب الأسهم التي اقتنتها الشركة أو المرهونة لديها.
في الجمعيات العامة غير العادية، تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

القسم الثاني: جمعيات حاملي سندات القرض

الفصل الثاني والثلاثون- جمعيات حاملي سندات القرض

يحق لحاملي سندات القرض المنتمين لنفس الكتلة أن يعقدوا جمعيتهم العامة في أي وقت.

32. 1- كتلة حاملي سندات القرض

يكون، بقوة القانون، حاملو سندات القرض المنشأة إثر نفس الإصدار كتلة تتمتع بالشخصية المعنوية سعياً منهم لحماية حقوقهم المشتركة.

غير أنه في حالة إصدارات متوالية لسندات القرض، يمكن للشركة، إذا نص على ذلك في كل عقد إصدار، أن تجمع في كتلة واحدة حاملي سندات القرض ذوي نفس الحقوق.

32. 2- ممثل كتلة حاملي سندات القرض:

يمثل كتلة حاملي سندات القرض وكيل أو عدة وكلاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية لحاملي سندات القرض داخل أجل سنة واحدة ابتداء من فتح الاكتتاب وقبل موعد الاستهلاك الأول بثلاثين يوماً في أقصى الحالات. لا يمكن تعيين المتصرفين والأشخاص العاملين لدى الشركة المدينة والشركات الضامنة للاقتراض، ممثلين للكتلة.

لممثلي الكتلة سلطة القيام باسمها بكل أعمال التسيير الضرورية للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي سندات القرض، ما لم تقيد هذه السلطة بقرار من الجمعية العامة لحاملي سندات القرض.

لا يمكن لممثلي الكتلة التدخل في تسيير أمور الشركة. ويمكنهم المشاركة في الجمعيات العامة للمساهمين لكن دون أن يكون لهم صوت في المداولات. ولهم الحق في الاطلاع على الوثائق الموضوعية رهن إشارة المساهمين حسب نفس الشروط التي يخضع لها هؤلاء.

لا يحق لحاملي سندات القرض أن يقوموا فرادى بممارسة مراقبة على عمليات الشركة أو المطالبة بالاطلاع على وثائقها.

غير أنه يمكنهم مطالبة الشركة بإمدادهم وباستمرار بالمعلومات التي يحتاجون إليها بصفتهم حاملي سندات القرض.

32. 3. اختصاصات جمعية حاملي سندات القرض

تداول جمعية حاملي سندات القرض بشأن كل الإجراءات التي يكون الغرض منها ضمان حماية حقوق حاملي سندات القرض وتنفيذ عقد الاقتراض وبصفة عامة كل الإجراءات ذات الطابع التحفظي أو الإداري.

32. 4- دعوة الجمعيات للاعتقاد

تتم الدعوة إلى عقد الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض وفق نفس شروط الشكل والأجل التي تخضع لها جمعيات المساهمين.



The meeting of bondholders is convened:

- by the board of directors or the management board,
- upon the initiative of the representative(s) of the body,
- by the bondholders provided that they represent at least 10% of the bonds and they inform thereof the representative(s) of the body,
- by the liquidators when the company is being wound up.

The voting right attached to the bonds is commensurate with the portion of the loan which they represent. Each bond gives right at least to one vote.

The voting right in general meetings of bondholders belongs to the bare owner.

Any meeting convened irregularly may be cancelled. However, the action for annulment shall be inadmissible where all the bondholders of the interested body were present or represented.

32.5. Quorum and majority

It can deliberate duly, when convened for the first time, only if the bondholders that are present or represented hold at least one-quarter of the shares having voting rights. When convened for the second time, no quorum is required. It rules on by the majority of the votes of the shareholders present or represented.

TITLE VI - COMPANY ACCOUNTS - PROFIT DISTRIBUTION

Article 33 - Financial Year

The financial year begins on the first day of January and ends on the thirty first day of December of each year.

Article 34 - Company Accounts and Annual Result

At the end of each financial year, in accordance with the legislation in force, there shall be made an inventory of the various corporate assets and liabilities as of such date and the annual summary financial statements highlighting the financial situation, the assets and the liabilities of the company as well as the net income for the financial year. It prepares also the management report to be presented to the annual ordinary general meeting, under the conditions laid down by the legislation in force.

Article 35 - Profit distribution

The net profit or loss for the financial year is made up of the revenues of such year, net of the expenses of the period, any amortizations and any provisions, irrespective of their nature. In case of positive result, the net profit thus generated, after deduction of any earlier net losses, shall be subject to a withholding of five per cent (5%) allocated to create a legal reserve fund; such withholding shall no longer be mandatory once the amount of the legal reserve exceeds one tenth of the registered capital.

The distributable income is composed of the net profit of the fiscal year, after allocation to legal reserve and appropriation of net results carried forward from previous years.

تتم الدعوة إلى عقد جمعية حاملي سندات القرض:

- من طرف مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية؛
- بمبادرة من ممثل أو ممثلي الكتلة؛
- من طرف حاملي سندات القرض، بشرط ألا تقل نسبة ما يمثلونه من سندات القرض عن 10% وبعد إخبار ممثل أو ممثلي الكتلة؛
- من طرف المصفين إذا كانت الشركة في طور التصفية.

يكون حق التصويت الناشئ عن سندات القرض متناسبا مع حصة مبلغ الاقتراض التي تمثلها. يمنح كل سند قرض الحق في صوت واحد على الأقل.

يكون لمالك الرقبة حق التصويت في الجمعيات العامة لحاملي سندات القرض.

يمكن إبطال كل جمعية لم تتم الدعوة إليها بشكل صحيح. غير أن دعوى البطلان تكون غير مقبولة إذا حضر الاجتماع مجموع حاملي سندات القرض المكونين للكتلة المعنية أو من يمثلهم.

32.5- النصاب والأغلبية

لا تتداول جمعية حاملي سندات القرض بكيفية صحيحة في الدعوة الأولى إلا إذا كان حاملو سندات القرض الحاضرين أو الممثلين يمثلون ما لا يقل عن ربع الأسهم المألكة لحق التصويت. وفي الدعوة الثانية، لا يفرض بلوغ أي نصاب. تتداول بأغلبية الأصوات التي يتوفر عليها المساهمون الحاضرون أو الممثلون.

الباب السادس - حسابات الشركة - توزيع الأرباح

الفصل الثالث والثلاثون - السنة المالية للشركة

تبتدى السنة المالية للشركة في فاتح يناير وتنتهي في الواحد والثلاثين من دجنبر من كل سنة.

الفصل الرابع والثلاثون - حسابات الشركة والنتيجة السنوية

عند اختتام كل سنة مالية، يتم، طبقا للتشريع المعمول به، وضع جرد مختلف عناصر أصول الشركة وخصومها الموجودة في هذا التاريخ وإعداد القوائم التركيبية السنوية التي تبرز ذمة الشركة ووضعيتها المالية ونتيجة السنة المالية الصافية.

يضع أيضا تقرير التسيير الذي يتعين تقديمه إلى الجمعية العامة العادية السنوية، وفق الشروط التي يحددها التشريع الساري.

الفصل الخامس والثلاثون - توزيع الأرباح

تشكل عائدات السنة المالية نتيجتها الصافية، بعد خصم نفقات المرحلة وكل الاستهلاكات وجميع الموزن أيا كانت طبيعتها. في حالة تحقيق نتيجة إيجابية، يتم اقتطاع نسبة خمسة في المائة من الربح الصافي المفوز على هذا النحو تخصص لتكوين الاحتياطي القانوني، على أن تنقص من هذا الربح الخسارات الصافية للسنوات المنصرمة، إن كانت هناك خسارات. ويصبح هذا الاقتطاع غير إلزامي إذا تجاوز مبلغ الاحتياطي القانوني عشر رأسمال الشركة.

تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من الأرباح الصافية للسنة المالية، بعد خصم المبالغ المخصصة للاحتياطي القانوني ورصد النتائج الصافية السابقة المنقولة.

The general meeting may deduct from this profit any amounts it may deem suitable to be allocated to any optional reserve fund, whether ordinary or extraordinary, or to be carried forward.

The balance, if any, shall be allocated to shareholders as dividends.

After the approval of the summary financial statements of the fiscal year, the ordinary meeting determines, in accordance with the laws in force, the distribution of the net income of the fiscal year. A first dividend shall be granted to shareholders at the rate of six per cent (6%) calculated under the conditions authorized by the law.

TITLE VII - DISSOLUTION - WINDING- UP - DISPUTES

Article 36: Dissolution

36.1. If, on account of losses recorded in the financial statements, the net position of the company becomes less than one quarter of the registered capital, the Board of Directors must, within the three months following the approval of the accounts that have shown this loss, convene an extraordinary general meeting of all shareholders in order to decide whether there is cause to continue the company or pronounce its dissolution.

In all cases, the resolution adopted by the general meeting is published in a newspaper authorized to publish legal announcements and in the Gazette, lodged with the office of the court and entered in the trade register.

The reduction of the registered capital to an amount below the statutory minimum must be followed, within a one year period, by an increase that has the effect of rising the same to such amount, unless the company has been transformed into another type of company. Failing which, any interested person may request the court to dissolve the company, two months after sending a formal notice to its representatives in order to regularize the situation.

36.2. The board of directors may propose an early dissolution which would be based on other reasons, and the general meeting, held extraordinarily, may validly rule on this proposal. The provisions relating to the temporary management are applicable to the company, if need be.

Article 37: Winding-up

The shareholders' equity that remains after the reimbursement of the par value of the shares shall be distributed among the shareholders in the same proportions as their shares in the registered capital, subject to public policy provisions applicable to credit institutions.

Article 38: Disputes

Any disputes that may arise during the existence of the company or during its liquidation, either between the shareholders and the company or between shareholders themselves, in respect of corporate matters, shall be subject to the jurisdiction of the competent courts of the location of the registered office.

يمكن للجمعية العامة أن تقطع من هذه الأرباح كل المبالغ التي تعتبر أنه من الضروري رصدها للمبالغ المخصصة للاحتياطيات الاختيارية، العادية أو غير العادية أو نقلها من جديد.

يوزع الرصيد إن وجد بين المساهمين في شكل أرباح.

بعد الموافقة على القوائم التركيبية للسنة المالية، تحدد الجمعية العامة، طبقاً للقوانين السارية، توزيع النتيجة الصافية للسنة المالية. تمنح للمساهمين أرباح أولية بنسبة (6%) ستة في المائة تحسب وفق الشروط التي يرخّص بها القانون.

الباب السابع - الحل - التصفية - المنازعات

الفصل السادس والثلاثون - الحل

36.1. إذا أصبحت الوضعية الصافية للشركة تقل عن ربع رأسمالها من جراء خسائر مثبتة في القوائم التركيبية، كان لزاماً على مجلس الإدارة داخل الثلاثة أشهر المالية للمصادقة على الحسابات التي أقرت هذه الخسائر، توجيه الدعوة لعقد جمعية عامة غير عادية تضم جميع المساهمين بهدف البت في مسألة معرفة ما إذا كان يتعين استمرار الشركة أو النطق بحلها.

في كل الحالات، يتم نشر قرار الجمعية العامة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية كما يتم إيداعه بكتابة ضبط المحكمة وتقييده بالسجل التجاري.

في حالة ما إذا انخفض الرأسمال إلى ما دون الحد الأدنى، يجب أن يتبع هذا التخفيض داخل أجل سنة بزيادة فيه حتى يصل إلى هذا المبلغ على الأقل، إلا إذا تم تحويل الشركة إلى شكل آخر داخل نفس الأجل. وفي حالة عدم التحويل، يسوغ لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة أمام القضاء وذلك بعد شهرين من توجيه إنذار بتسوية الوضعية لممثلي الشركة.

36.2. يمكن لمجلس الإدارة أن يقترح حلاً مسبقاً لأسباب أخرى ويمكن للجمعية العامة، المنعقدة بصفة غير عادية، أن تبث على نحو صحيح في هذا المقترح. تطبق على الشركة، عند الاقتضاء، الأحكام المتعلقة بالإدارة المؤقتة.

الفصل السابع والثلاثون: التصفية

يقسم المتبقي من رأس المال الذاتي، بعد إرجاع القيمة الاسمية للأسهم، محاسبة بين المساهمين، مع مراعاة مقتضيات النظام العام المطبقة على مؤسسات الائتمان.

الفصل الثامن والثلاثون: المنازعات

تعرض كل المنازعات التي يمكن أن تنشأ أثناء مدة الشركة أو خلال تصفيتها، إما بين المساهمين وبين الشركة، أو بين المساهمين أنفسهم، بسبب أمور الشركة، على المحاكم المختصة التي يدخل مقر الشركة ضمن دائرة نفوذها.



Article 39: Formalities

For the formalities that must be accomplished, in accordance with the Act 17-95 relative to joint stock companies and the regulations in force, full powers are granted to the holder of a copy certified true from this document.

Done in Casablanca, on January 30 th, 2019.

Certified true bylaws

Mohamed EL KETTANI
Chairman and Managing Director

محمد الكتاني
الرئيس المدير العام

الفصل التاسع والثلاثون: الإجراءات

من أجل القيام بالإجراءات الواجبة طبقا للقانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة وبالنظم السارية، تمنح كل السلطات لحامل نسخة مشهود على مطابقتها للأصل من هذا المستند.

حرر بالدار البيضاء في 30 يناير 2019

نظام أساسي مشهود على مطابقته

accepté
Mohamed El Kettani.
28/01/2019

